



## تعويم العملة وتأثيراتها علي الشرائح الاجتماعية الحضرية : دراسة ميدانية في مدينة الزقازيق

د/ فريال فاروق أحمد عبد الحليم<sup>١</sup>

### ملخص:

تسعي الدراسة الراهنة إلي تسليط الضوء على " قضية تعويم الجنيه المصري، ومعرفة مدي تأثيره علي المستوى المعيشي للشرائح الاجتماعية الحضرية من (مأكل - ملابس - تعليم - صحة)، وانعكاسات ذلك علي العلاقات الأسرية والاجتماعية، والاجراءات التي تتخذها هذه الشرائح لمواجهة غلاء المعيشة، وذلك من أجل تقديم رؤية مستقبلية للحد من الآثار السلبية الناتجة عن تعويم العملة علي السكان في المجتمع المصري، ولتحقيق ذلك اعتمد البحث الراهن علي المنهج الوصفي التحليلي، كما استعان بأداة الإستبيان علي عينة عمدية قوامها (٣٠٠ مفردة) من سكان مدينة الزقازيق من الشرائح الاجتماعية من ذوي الدخل المحدودة والثابتة والمتوسطة بالإضافة إلي آداتي المقابله والبيانات الجاهزة .

وقد توصلت الدراسة إلي العديد من النتائج منها: أن تعويم العملة هي سياسه نقدية تنتهجها الحكومة المصرية منذ أكثر من أربعين عاماً، ولم تؤتي ثمارها حتي الآن، وذلك لعدم وجود زيادة في الإنتاج المحلي، كما أن معظم واردات المجتمع المصري ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، ومن ثم أصبحت هذه السياسه أداة لتخلف الاقتصاد المصري، ومعاناته من العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، والتي تمثلت في ارتفاع معدلات التضخم والفقر والديون الداخلية والخارجية، وشعور قطاع ليس بالقليل من الشرائح الاجتماعية الحضرية بالعوز والحرمان من المستوي المعيشي الملائم، كما أثر التعويم علي العلاقات الأسرية والاجتماعية حيث تفاقمت الخلافات الأسرية، والعزلة داخل المنزل واللجوء إلي وسائل التواصل الاجتماعي، كما ازدادت معدلات القلق والتوتر والخوف من المستقبل، واقترحت الدراسة العديد من الرؤى المستقبلية منها: زيادة المرتبات بما يتناسب مع أسعار السلع والخدمات، ووجود رقابة شديدة علي الأسواق، وتقليل الفوائد علي القروض.

**الكلمات المفتاحية:** تعويم العملة، الشرائح الاجتماعية الحضرية، التضخم الاقتصادي.

(\*) مدرس بقسم العلوم الأساسية - تخصص علم الاحتماع بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بكفر صقر- شرقية

[dr.feryalqamar@gmail.com](mailto:dr.feryalqamar@gmail.com)

### **Abstract:**

The current study seeks to shed light on “the issue of floating the Egyptian pound, and to know the extent of its impact on the standard of living of urban social segments (food, clothing, education, health), the repercussions of this on family and social relations, and the measures taken by these segments to confront the high cost of living.” In order to present a future vision to reduce the negative effects resulting from the floating of the currency on the population in Egyptian society, and to achieve this, the current research relied on the descriptive and analytical method, and also used the questionnaire tool on a deliberate sample of (300 individuals) from the residents of the city of Zagazig from the social segments of the category Low- and middle-income people, in addition to interview tools and ready-made data.

The study reached many results, including: that floating the Egyptian local currency is a monetary policy pursued by the Egyptian government for more than forty years, and it has not borne fruit yet, due to the lack of an increase in local production, and most of the Egyptian society’s imports are necessary and cannot be dispensed with. Hence, this policy became a tool for the backwardness of the Egyptian economy, and its suffering from many economic and social problems Which was represented by high rates of inflation, poverty, and Internal and external debts, and the feeling of neediness and deprivation of a significant sector of Egyptian society from education, health, and an adequate standard of living. The flotation also affected family and social relations, as family disputes, isolation within the home, and resorting to social media worsened, and anxiety rates also increased. Stress and fear of the future, The study suggested many future visions, including: increasing salaries in proportion to the prices of goods and services, strict control over markets, and reducing interest on loans.

Economic - **Keywords:** Currency floating - urban social strata - inflation

## أولاً- مقدمة البحث :

تمر العديد من الدول - وخاصة النامية - بالعديد من الأزمات الاقتصادية، فتلجأ إلي الإستدانة من المؤسسات الدولية كأحد الحلول التي تنتهجها، وقد تتجح هذه الطريقة وتؤتي ثمارها، وقد تصبح تلك القروض أحد المشاكل والأعباء التي تعاني منها تلك الدول لما تحتويه من شروط وتكاليف تملئها المؤسسات الدولية كضمان لديونها، ولما كان صندوق النقد الدولي أحد ركائز النظام النقدي العالمي في العصر الحديث بما يملكه من أموال فتلجأ إليه الدول للإستدانة رغبة في مساعدتها، ومن هذه الدول البرازيل وماليزيا واليونان ومصر وغيرها.

وقد مرت مصر في عصرها الحديث بالعديد من الأزمات الاقتصادية ولجأت إلي صندوق النقد طالبة مساعدتها للنهوض من أزمتها، وقد اشترط صندوق النقد علي مصر مجموعة من الشروط والإجراءات منها تحرير سعر الصرف وتطبيق ضريبة القيمة المضافة وغيرها ( سالم، ٢٠١٩، ص ٨) .

وتحرير سعر الصرف أو تعويم العملة ، يعتبر من أولي القضايا المطروحة حالياً في أوساط الشارع المصري والمعروف بمسمى " تعويم الجنيه"، وهو عبارة عن سياسة نقديه يتم اتباعها لتحديد القيمة الحقيقية للعملة بناءً علي قوي العرض والطلب .

وتجربة تعويم الجنيه ليست جديدة علي مصر فقد مر الجنيه المصري بعملية التعويم أكثر من مرة بداية من عام ١٩٧٨ عندما سمح الرئيس الراحل أنور السادات بعودة البطاقات الاستيرادية للقطاع الخاص، وبدء حقبة الاقتراض من الغرب، التي تحولت بعد ذلك بما يسمى ب"ديون نادي باريس" لكن مع عدم قدرة السادات علي تحرير الموازنة العامة سنة ١٩٧٧، وعدم استمرار تدفق استثمارات الخليج، والضعف الاقتصادي العام الذي ظهرت بوادره في الثمانينات ترتب علي ذلك حدوث أزمات متوالية للدولار، وحينها تحرك السعر رسمياً من (١.٢٥ جنيه إلي ٢.٥ جنيه )، مما أدى إلي إفلاس الكثير من الشركات والمصانع من القطاع الخاص المصري ، الذي كان وقتها يقترض بالدولار من البنوك، وينفذ أعماله ونشاطاته بالجنيه المصري.

والتعويم الثاني عندما تولى الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك السلطة عام ١٩٨١، كان سعر صرف الدولار (٨٠ قرشاً)، وواصل الدولار الأمريكي ارتفاعه أمام الجنيه من خلال تعويم الجنيه في عام ١٩٨٩، فأصبح سعر صرف الدولار (٣.٣ جنيه) ، وكان سعراً قياسياً غير مسبوق في ذلك الوقت ، ثم تم تعويم الجنيه لثالث مره مجدداً في عهد الرئيس مبارك عام ٢٠٠٣، ليصل سعر الدولار إلي (٥,٥٠) جنيهات (يوسف، ٢٠٢٢. : <https://www.almasryalyoum>).

وتم تعويم الجنيه المصري أكثر من مرة في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي الأولي في نوفمبر عام ٢٠١٦، حيث قرر البنك المركزي المصري تعويم الجنيه وفقاً لآليات السوق بشكل



كامل، وذلك بغرض القضاء علي السوق الموازية للعملة الصعبة، وبناءً عليه وصل سعر الدولار من ٨ جنيه إلي (١٥ جنيه)، والتعويم الثاني في مارس ٢٠٢٢، وصل سعر الدولار إلي (١٩ جنيه)، بينما التعويم الثالث في أكتوبر ٢٠٢٢ وصل فيه سعر الدولار إلي (٢٤ جنيه)، والتعويم الرابع في يناير ٢٠٢٣ وصل فيه الدولار إلي مستويات ٣٢ جنيه (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٣، <https://www.cbe.org/ar>).

ويعتبر تعويم العملة المصرية أو سياسة تحرير سعر الصرف من وجهة نظر الاقتصاديين من مكملات العمل بآليات السوق نظراً لإعادة تقييم العملة مقابل العملات الأخرى وفق قانوني العرض والطلب، كما إن اعتماد العمل بهذه السياسة له مردود إيجابي علي مجريات الأداء في الاقتصاد المحلي، والمتمثل في حرية التبادلات الخارجية غير المقيدة بشروط نقدية، وعدم الحاجه إلي رفع سعر الفائدة لتحفيز الطلب علي العملة المحلية، مما يؤدي إلي تحسين استخدام الأموال في الاستثمارات منخفضة المخاطر، وعلي الرغم من مميزات العمل بسياسة تحرير سعر الصرف، إلا أن الاقتصاديات النامية ومن ضمنها مصر، قد تتعرض إلي تقلبات متكررة في أسعار صرف العملة، مما ينعكس علي مستويات الأسعار في الاقتصاد المحلي، لاسيما إذا كانت نسبة التبعية الاقتصادية الخارجية مرتفعة (محمد، ٢٠٢٣، ص ٣).

ومن هذا المنطلق جاءت فكرة هذا البحث في رصد كيفية تأثير تعويم العملة علي الشرائح الاجتماعية الحضرية كإحدى سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها الحكومة المصرية منذ السبعينيات وحتى الآن، والتي تضرر منها غالبية الفئات الاجتماعية في الحضر بداية من الفقراء وذوي الدخل الثابتة والمحدودة والمتوسطة، بل وكافة الفئات في المجتمع المصري حيث ارتفعت الأسعار بمعدلات كبيرة وكذلك الديون الداخلية الخارجية، وأزدادت نسبة التضخم، وصاحب ذلك في اعتماد مصر الآن علي الخارج وتعميق شديد لعلاقات التبعيه.

ومما سبق تتبين أهمية الموضوع الذي نتناوله؛ فمن خلال مراجعة الدراسات السابقة، نجد أن الأزمة الاقتصادية التي يمر بها العالم الآن تحظى بإهتمام العديد من الباحثين في علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى، نتيجة للتداعيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخطيرة التي انعكست علي العديد من الدول المتقدمة والنامية والتي ترتب عليها تعويم العملة أو تدهوره أمام العملات الأخرى في العديد من البلدان ومن ضمنها مصر .

- حيث كشفت دراسة بيترسون أوزيلي ( Ozili, Peterson, ٢٠٢٣ ) عن أسباب وعواقب الأزمة المصرفية في الولايات المتحدة و أوروبا، واعتمدت الدراسة علي الاحصائيات الرسمية، وتوصلت إلي أن الأزمة الحالية أسوأ أزمة في الولايات المتحدة و أوروبا وأكثر

تأثيراً علي العالم من أزمة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ العالمية، حيث أدت إلي زيادة ضخمة في أسعار الفائدة من قبل الفيدرالي الأمريكي، كما انخفضت ثقة المستثمرين في البنوك بسرعة كبيرة خلال الأزمة بسبب انهيار أربعة بنوك - بنك وادي السيليكون، بنك سيجنتشر، فيرست ريبابليكبنك وكريدي سويس، كما أن زيادة التضخم في امريكا ساهم في الضغط على البنوك المركزية لرفع أسعار الفائدة، وتعويم العملة في العديد من البلدان النامي .

- وبينت دراسة فنسنت بودارت (Bodart, Vincent ، ٢٠٢٣) علي أن هناك أزمات مستمرة في العملة في البلدان الناشئة، حيث قامت الدراسة بتحليل الإحصائيات الرسمية ل١٠٤ دولة ناشئة ونامية، في الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠١٨، وتوصلت إلي أن العديد من هذه الدول قد تعرضت لإزمات سياسية واقتصادية أدت إلي تدهور العملة أمام العملات الأخرى وخاصة الدولار الأمريكي، وشح في العملة الأجنبية، الأمر الذي جعل العديد من هذه الدول تلجأ إلي الإستدانة من صندوق النقد الدولي الذي فرض عليها برامج للإصلاح الاقتصادي ليراعي الفئات المختلفه من سكان هذه الدول.

- وحذرت دراسة إيجي فوجي (Fujii, Eiji ، ٢٠٢٣) اقتصاديات الدول الناشئة من خطر الاقتراض وتأثيره علي العملة المحلية لهذه الدول، حيث يعتبر الاقتراض من الخارج سلاحاً ذو حدين: فهو يمكن أن يحمي من الآثار السلبية والصدمات الاقتصادية وييسر الاستهلاك المحلي؛ ومع ذلك، فإنه يمكن أيضاً أن يؤدي إلى التضخم وزيادة الدين، كما أنه يساعد علي وجود تقلبات دورية لأسعار الصرف، ويؤثر علي الأسر من ذوي الدخل المنخفضه والمتوسطه.

- كما أظهرت دراسة تسانغ لمينغ (Ming, Tsang، ٢٠٢٣) علي أن هناك أزمة في العملة التركيـه واعتمدت الدراسة علي الإحصائية الرسمية من البنك المركزي للجمهورية التركية، كما قامت بتحليل التقارير الصادره عن وكالات الأنباء الكبرى مثل بلومبرج، وول ستريت جورنال ورويترز، وبينت التحليلات الرسمية عجز تركيا في كل من حساباتها المالية والحسابات الجارية، مما أدى إلي التضخم وانخفاض قيمة عملتها الليرة، كما بلغ الدين بالعملة الأجنبية أكثر من ٥٠٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، وما يزيد الأمر خطورة هو عدم وجود صافي من الاحتياطات الأجنبية تساعد البنك المركزي علي إنقاذ الليرة المتدهورة، كما لم يتعافى الاقتصاد التركي بشكل كامل من أزمة العملة، والديون عندما ضربتها جائحة كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠، والتي تسببت في تزايد التضخم والبطالة. ولمكافحة التضخم، تقترح النظرية الاقتصادية التقليدية زيادة أسعار الفائدة في البلاد كوسيلة

- للحد من ذلك. لكن الرئيس التركي أردوغان ضد المستوى العالي من أسعار الفائدة لأسباب دينية، مستشهدة بتحريم الربا الإسلامي
- وسعت دراسة (إمام ، ٢٠٢٣ ) إلى التعرف على الآثار الثقافية الناتجة عن تعويم الجنية المصري والتغيرات التي طرأت على المجتمع الواحاتي، واستخدم الباحث أداة المقابلة ومعايشة أفراد المجتمع، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها أن تعويم الجنية أدى إلى إحداث العديد من التغيرات في الحياة اليومية للواحاتي حيث أثر على الثقافة المادية والقيم الثقافية والاجتماعية والتعليم والحالة الصحية والعلاقات القرابية و نظام الزواج بين سكان الواحات البحرية.
- وإهتمت دراسة (أحمد ، ٢٠٢١) بمعرفة آثار تحرير سعر صرف الجنيه المصري على الطلب السياحي في ظل المتغيرات الاقتصادية الحديثة، وطبقت الدراسة أداة الاستبيان علي المديرين في الشركات السياحية المصرية في منطقة القاهرة الكبرى، وذلك من أجل تحديد العوامل والمتغيرات التي تؤثر على زيادة الطلب السياحي وتوصلت إلي أن سعر الصرف أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية للدولة ، وعامل مؤثر في جذب السائحين وزيادة الطلب السياحي، كما أوصت الدراسة امكانية استغلال فرق العملات في الترويج للمنتج السياحي المصري وجذب أسواق سياحية جديدة
- وأوضحت دراسة ( محمد ، ٢٠٢١ ) إنعكاسات سياسات تخفيض قيمة الجنية المصري، التي أتبعتها الحكومة المصرية ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي، على نسب الفقر وعدالة توزيع الدخل في مصر خلال الفترة من ١٩٩٩ وحتى ٢٠١٩. وقد تم استخدام منهج التحليل الوصفي ، وتوصلت الدراسة إلي أن انخفاض سعر صرف الجنية المصري أدى إلى زيادة متتاليه في اسعار السلع الاساسية ما أدى الى إرتفاع معدلات التضخم، وهو ما زاد من حدة شعور الطبقات متوسطة ومنخفضة الدخل بإنخفاض دخولهم الحقيقية ما زاد من حجم الفقراء في مصر ليصل إلى نحو ٦٢٪ من سكان مصر تحت خط الفقر وفقاً لتقارير البنك الدولي. كما أثبت البحث تدهور توزيع الدخل خاصة لمحدودي الدخل والفقراء.
- وحاولت دراسة ( إبراهيم ، ٢٠١٩ ) التعرف علي مدي تأثير الجنية المصري علي الحالة الإقتصادية ومردودها علي الحياة الإجتماعية في البلاد، واعتمدت علي المنهج الوصفي التحليلي وعلي الإحصائيات الرسمية للجهاز المركزي المصري سواء الداخلية أو الخارجية، وتوصلت الدراسة إلي أن تعويم الجنية أدى إلي زيادة معدلات الفقر والبطالة في المجتمع .
- وهدفت (دراسة (العزازي ، وآخرون ، ٢٠١٨ ) إلي التعرف علي الانعكاسات الاجتماعية

لتحرير سعر الصرف وفق برنامج الحكومة الخاص بالإصلاح الاقتصادي على الأسرة المصرية، واعتمدت الدراسة علي عينة عشوائية مقدها (٣٨٤) مفردة من سكان محافظة القاهرة، وأسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج كان من أهمها : تخلي العديد من الأسر عن الكماليات والتركيز على الأساسيات، ووضع ميزانية محددة يتم الشراء بها شهرياً؛ وإذا لم تكفي يتم تقليل الكميات دون زيادة القيمة المالية، وقد أوصت الدراسة بإجراء حوار مجتمعي لتحديد دور كل مؤسسة أو جهاز أو هيئة لإنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي والذي لن ينجح دون مشاركة كل قطاعات الدولة ومختلف فئات المجتمع المصري، كذلك أوصت بإتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة لإنعاش قطاع الاستثمار، لتجنب الاقتراض الخارجي.

#### موقف الدراسة الراهنة من الدراسات والبحوث السابقة:

- من حيث الموضوع: فقد تناولت الدراسات السابقة الأجنبية موضوع العملة في الدول المتقدمة والناشئة، وأن غالبيتها ركزت علي تأثير تدهور العملة وخطر الاقتراض من المؤسسات الدولية، والدراسات المحليه تناولت تحرير سعر صرف الجنيه كإحدى سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الحكومة المصريه في برنامجها لعام ٢٠١٦، أما الدراسة الراهنة فتحاول معرفة تأثير تعويم العملة المصرية أكثر من مرة في ٢٠٢٢، ومرة في ٢٠٢٣ علي الشرائح الاجتماعية الحضرية من أصحاب الدخل المحدودة والثابتة والمتوسطة وهذا هو أول اختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.
- بالرجوع إلي الأهداف المتضمنة في الدراسات السابقة نجد أن معظم الدراسات السابقة الأجنبية ركزت علي التضخم ودورها في تدهور العملة في البلدان الناشئة ومن ضمنها تركيا ومصر، أما الدراسات المحليه فقد ركزت علي تحرير سعر صرف العملة المصريه لعام ٢٠١٦ ومردوده الاقتصادي والاجتماعي علي المجتمع مثل دراسة (أحمد عبد الحافظ إبراهيم )، أو تأثيره علي نسب الفقر وعدالة توزيع الدخل في مصر مثل دراسة (هند مرسي محمد )، أو تأثيره علي الطلب السياحي مثل دراسة (هالة محمد أحمد ) ، والبعض الآخر ركز علي الآثار الثقافيه لتعويم الجنيه علي المجتمع الواحاتي مثل دراسة (محمد مسعد إمام ) ، أما الدراسة الراهنة فقد ركزت علي قضية "تعويم الجنيه" من خلال اهتمامها بما يشهده المجتمع المصري في الوقت الراهن من ظروف اقتصادية صعبه تعيشها الدولة المصرية، وتأثر بها غالبية الشرائح الاجتماعية المتباينة من سكان الحضر.
- من حيث المجال الجغرافي نجد أنها اختلفت مع الدراسات السابقة في تطبيقها علي الشرائح

الاجتماعيه من ذوي الدخل المحدودة والثابتة والمتوسطة.

- **من حيث الأدوات:** تميزت الدراسة الراهنة بإستخدامها لأكثر من أداة لجمع البيانات وهي الاستبيان، والمقابلة، والبيانات الجاهزة، بينما استعانت معظم الدراسات السابقة بأداة واحده كالإستبيان أو تحليل الإحصائيات الرسمية.

## ثانياً - مشكلة البحث :

يواجه العالم في السنوات القليلة الماضية العديد من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فمنذ نهاية عام ٢٠١٩ وظهر جائحة كورونا بدأ العالم يشهد أزمة صحية أثرت علي الاقتصاد العالمي بأثره، ثم جاء الغزو الروسي لأوكرانيا، والذي أربك العالم في أزمة اقتصادية طاحنة، أدت إلي ارتفاع التضخم في أمريكا نتيجة ارتفاع اسعار الوقود والغذاء بشكل سريع.

ونتيجة لذلك دخلت الدول الناشئة ومن ضمنها مصر في دوامة الاقتراض الخارجي، وانخفض الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية، واشتدت الأزمة بتوقف استيراد سلع أساسية استهلاكية لدي جموع الشعب المصري، وأدت الأزمة إلي اتباع البنك المركزي المصري سياسات نقدية متشددة، فبموجب اتفاق مع صندوق النقد الدولي، أعلنت الحكومة تحرير سعر الصرف أمام الدولار لمرتين متتاليتين في عام ٢٠٢٢، ومرة واحدة في عام ٢٠٢٣، وذلك بهدف القضاء علي السوق الموازيه في السوق المصري، ونتيجة لذلك ارتفعت معدلات الفائدة بشكل حاد وازدادت الأسعار بصورة كبيرة، مما ترك أثراً كبيراً علي مختلف الفئات والقطاعات في المجتمع المصري علي اختلاف مراكزها الاقتصادية ومستوياتها الاجتماعية بداية من رجال السياسة والحكومة ورجال المال والأعمال وانتهاء برجل الشارع؛ الذي أصبح محاطاً بمظاهر متعددة للأزمة، ربما يعجز عن فهمها من الناحية الاقتصادية، ولكنه مضطر للتفاعل معها في كافة تفاصيل حياته .

هذا ، وقد ساهم تعويم العملة في ارتفاع معدلات التضخم ، خاصة في اقتصاد يعتمد بنسبة كبيرة من إستهلاكه على الواردات، كما تسبب تعويم العملة في انتشار التضخم الجامح في المجتمع المصري والذي تصل فيها الزيادات في الأسعار إلى أرقام فلكية، بحيث تصبح النقود بلا قيمة تقريباً، مما يعنى ارتفاع تكلفة المعيشة وخاصة على الفئات محدودة ومتوسطة الدخل، في حين أن هناك بعض الفئات في المجتمع حققت أرباحاً من عمليات المضاربة، سواء في سوق العملة أو أسواق السلع والخدمات المختلفة، مما يعنى حدوث إعادة لتوزيع الدخل في غير صالح ذوي الدخل المحدودة والثابتة والمتوسطة ولصالح المضاربين وأصحاب المهن الحرة التي تحقق أرباحاً ، كما تسبب تعويم العملة في تآكل الدخل للعديد من الشرائح الاجتماعية الحضرية من محدودي ومتوسطي الدخل، حيث شعر العديد من هذه الأسر بالحرمان والفقر النسبي، بسبب ضآلة الموارد

ومحدوديتها في مقابل ارتفاع الأسعار، ومن ثم افتقاد القدرة علي الوفاء بالمتطلبات الأساسية للأسرة ، وبدلاً من أن تصعد هذه الشرائح لأعلي أو تحافظ علي مكانتها هبطت إلي أسفل نتيجة الانخفاضات المتتالية للجنيه المصري.

وبناءً علي ذلك يمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي: ما تأثير تعويم العملة علي الشرائح الاجتماعية الحضرية ؟

### ثالثاً - أهمية البحث:

إلقاء الضوء علي قضية مجتمعية "تعويم الجنيه المصري" حيث تحتل حيزاً كبيراً من اهتمام الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين وصانعي القرار والسياسيين ورجال المال والأعمال، وحديث المواطن العادي في الشارع المصري، حيث أن هناك ضغوط حالياً لصندوق النقد الدولي يلزم فيها الحكومة المصرية بالتعويم مره أخري للموافق علي القرض الحالي ، مما قد يتسبب في مزيد من الضغوط الاجتماعية، ويشكل عبئاً اقتصادياً إضافياً وصدمة جديدة للعديد من الشرائح الاجتماعية في ظل زيادة معدلات الفقر والتضخم، وتراكم الديون ، وتنقسم الأهمية إلي:

أ- الأهمية النظرية ( المعرفية ): وتتمثل فيما يضيفه البحث من معارف ومعلومات جديدة تثري النظرية العلمية، وتسد الثغرات أو الفجوات المعرفية في مجال البحث، وقد جاءت الأهمية العلمية من منطلق :

- ١- قلة الدراسات السوسولوجية في موضوع البحث الراهن.
- ٢- تحاول الدراسة الراهنة الوقوف علي بعض المعارف والمفاهيم العلمية الجديدة في قضية البحث مثل " تعويم العملة " والفقر النسبي ، والتضخم الاقتصادي، والذي تأثر به العديد من الشرائح الاجتماعية الحضرية من أصحاب الدخل الثابتة ومحدودي ومتوسطي الدخل ، حيث تسبب ذلك في التدهور الواضح في أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الفجوة الواسعة بين دخولهم والأسعار.
- ٣- يتوافق البحث الحالي مع متطلبات المجتمع الدولي والإهتمامات العالمية والمحلية، وما تهدف إليه التنمية الاجتماعية والاقتصادية من ضمان مستوي معيشي جيد لجميع الشرائح الاجتماعية، وهذا لا يأتي إلا من خلال الدراسة العلمية التي تهتم بمعرفة التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية، الناتجة عن تعويم العملة والتي أثرت بشكل كبير علي مختلف جوانب الحياة اليومية للشرائح الاجتماعية الحضرية من محدودي ومتوسطي الدخل ، وذلك من أجل التعامل معها حالياً ومستقبلاً.

ب- الأهمية المجتمعية : وتتمثل في مجموعة من النتائج والتوصيات التي يتوصل إليها البحث،

وتسهم في مساعدة المسؤولين في المجال المهني والاجتماعي، وكذلك متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية والتدابير الاجتماعية، وقدرة هذا البحث علي مساعدتهم في الوصول إلي صنع سياسات أو تشريعات أو استراتيجيات فعالة لمواجهة الفقر الناتج من التضخم الاقتصادي وتعويم العملة .

١. تكشف للمسؤولين في الدولة عن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تتعرض لها الشرائح الاجتماعية المختلفة من سكان الحضر محدودي ومتوسطي الدخل، والتي تمثل شريحة كبيرة في المجتمع المصري، مما قد يساهم في اقتراح بعض البدائل والحلول لتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية، والتخفيف من حدة الصدمات الراهنة ومواجهة مشكلات التضخم وانخفاض القوى الشرائية للنقود .

٢. من المأمول أن تساعد نتائج الدراسة الراهنة متخذي القرار وصانعي السياسات الاقتصادية في الدولة علي سياسات وتشريعات قانونية متعلقة، بتفعيل العقوبات علي المخالفين من المنتجين والتجار وضبط السوق وحماية المستهلكين من الشرائح الاجتماعية المتباينة والمتضرره من تعويم العملة من خلال إنشاء هيئة عليا لتحديد الاسعار العادلة للسلع والخدمات حتى لا يستغل التجار موجة إرتفاع الأسعار لتحقيق ارباح غير عادية.

٣. من المأمول أن تساعد نتائج هذه الدراسة متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية والتدابير الاجتماعية، في التعرف علي الأوضاع المعيشية الصعبة التي يعيشها قطاع كبير من المصريين الآن، والتي سببتها الأزمة الاقتصادية العالمية والمتمثلة في الحرب الروسية الأوكرانية وجائحة كورونا وإغلاق الصين لكبرى مراكز التصنيع ، والتي أضطرت فيها الحكومة المصرية لتحرير سعر صرف الجنيه المصري أمام العملات الرئيسية الأخرى، وذلك للحصول علي قرض من صندوق النقد الدولي، حيث تسبب ذلك التعويم في زيادة حدة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي عانت منها الشرائح الاجتماعية المتباينة من سكان الحضر وخاصة محدودي الدخل وأصحاب الدخل الثابتة و المتوسطة والتي من أهم مظاهرها الغلاء والتدهور المتطرد للقوة الشرائية وزيادة معدلات التضخم، مما يمكنهم من وضع خطط التنمية ورسم سياسة تحقق مصالح المجتمع ككل .

٤. فتح آفاق جديدة أمام الباحثين مستقبلاً ترتبط بجانب أو أكثر من جوانب هذا الموضوع لم يتم معالجتها في هذا البحث، وذلك من خلال وضع بعض المشكلات التي يمكن دراستها في المستقبل، ومن ثم إثراء الجانب البحثي بالعديد من القضايا البحثية ذات الأهمية البالغة في حاضر ومستقبل المجتمع.

**رابعاً - أهداف البحث :**

تسعي الدراسة الراهنة إلي تحقيق الأهداف التالية :

١. الكشف عن رؤية الشرائح الاجتماعية الحضرية لقضية "تعويم الجنيه".
٢. معرفة تأثير تعويم العملة علي المستوي المعيشي للشرائح الاجتماعية الحضرية (مأكل - ملابس - تعليم - صحة ) .
٣. التعرف علي تأثير تعويم العملة علي العلاقات الأسرية والاجتماعية للشرائح الاجتماعية الحضرية .
٤. معرفة الإجراءات التي تتبعها الشرائح الاجتماعية الحضرية للتعامل مع الآثار الناتجة عن تعويم العملة .
٥. تقديم رؤية مجتمعية للحد من الآثار السلبية الناتجة عن تعويم العملة علي السكان في المجتمع المصري.

**خامساً - تساؤلات الدراسة :**

تسعي الدراسة الراهنة إلي الإجابة علي التساؤلات التالية :

١. ما طبيعة وعي الشرائح الاجتماعية المتباينة من سكان الحضر لقضية "تعويم الجنيه"؟
٢. كيف أثر تعويم العملة المصرية علي (المأكل - الملابس - والتعليم - والصحة ) للشرائح الاجتماعية الحضرية ؟
٣. ما تأثير تعويم العملة علي العلاقات الأسرية والاجتماعية للشرائح الاجتماعية الحضرية؟
٤. كيف تتعامل الشرائح الاجتماعية الحضرية مع الآثار الناتجة عن تعويم العملة ؟
٥. إلي أي مدي يمكن وضع رؤية مجتمعية للحد من الآثار السلبية الناتجة عن تعويم العملة علي السكان في المجتمع المصري ؟

**سادساً - مفاهيم البحث :**

أ- تعويم العملة المحلية المصرية او (تحرير سعر الصرف) :

التعويم يعني التحرير: وهو مأخوذ من تحرر يتحرر تحرراً، يقال: تحرر العبد من الرزق، أعتق وحررت رقبتة، أي صار حراً لا سلطان عليه، فالحر من الرجال خلاف العبد؛ لأنه خلس من الرق، وقال تعالي (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة) (سورة النساء، الآية ٩٢) وتحرر من الاستعمار : حرر نفسه منه، وتخلص من سيطرته عليه وتحرر من القيود الواردة عليه، حيث لا سلطان علي عمله بعد تحريرها ، حيث أصبحت حرة طليقة لا تتقيد بسعر ثابت (معجم اللغة العربية المعاصرة: ٢٠٠٨) .



ويعرف تعويم العملة بأنه السعر الذي يتم علي أساسه بيع أو شراء عملة ما مقابل عملة أخرى، وتحريير سعر الصرف هو علاقة سعرية بين العملات الأجنبية والعملة المحلية، إذا يوضح هذا السعر العدد المختلف من العملات الوطنية اللازمه لشراء وحدة من العملة الأجنبية، أو عدد الوحدات من العملة المحلية التي يلزم التخلي عنها للحصول علي وحدة واحدة من العملة الأجنبية. (منصور، ٢٠١٩: ٣٠٨)

و تعويم العملة هو أسلوب في إدارة السياسة النقدية تتبعه الدول، ويعني رفع يد البنك المركزي عن سعر الصرف ليتركه يتحرك حسب قانوني العرض والطلب، ويحدث ذلك في حالة عدم السيطرة علي سوق العملة، واستنفاد كافة ما يملكه البنك من أدوات للحفاظ علي هذا السوق، ويحدث ذلك في الغالب عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات وزيادة الطلب علي العملة الاجنبية. (حسن، ٢٠١٧: ٣٨٢)

وتعويم العملة هو أحد أنواع أو أنظمة أسعار الصرف بشكل عام، حيث تتعدد أنواع سعر الصرف ما بين سعر الصرف الثابت، أو ما يسمي بسعر الصرف الذهبي، والذي ترتبط فيه عملة الدولة بوزن ثابت من الذهب، ولا تتعرض الدول التي كانت تأخذ بهذا النظام إلي تقلبات في سعر الصرف، إلا فيما نذر، وذلك علي عكس نظام أو آلية تعويم العملة، حيث تتعرض الدول التي تطبق أسعار الصرف العائمة إلي تقلبات في أسعار صرف عملاتها، بشكل أكبر مما هو موجود في النظام الثابت، نظراً لخضوع أسعار صرف العملات المعومة إلي قوي العرض والطلب. (Rose، ٢٠١١: ١٠)

وتتضمن سياسة تعويم العملة نوعين (محمود، ٢٠٢٢: ٢٤٩، ٢٥٠)

- **التعويم الحر:** ويعني أن يترك البنك المركزي سعر صرف العملة يتغير ويتحدد بحرية مع الزمن، بحسب قوي العرض والطلب، ويقتصر تدخل البنوك المركزية في هذه الحالة علي التأثير في سرعة تغير سعر الصرف، وليس الحد من ذلك التغير، ويتم الاعتماد علي هذا النوع من التعويم في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، مثل الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني، لكن لا يكون مجدياً أو يمكن الاعتماد عليه في الحالة المصرية، التي يعاني اقتصادها من العديد من الأزمات، ولم تتحول بعد إلي دولة منتجة ترتفع صادراتها عن وارداتها.

- **التعويم المدار:** ويقصد به ترك سعر الصرف يتحدد وفقاً للعرض والطلب مع تدخل البنك المركزي، كلما دعت الحاجة إلي تعديل هذا السعر مقابل بقية العملات، وذلك استجابة لمجموعة من المؤشرات، مثل مقدار الفجوة بين العرض والطلب في سوق الصرف، مستويات أسعار الصرف الفورية والآجلة، والتطورات في أسواق سعر الصرف الموازية " السوق السوداء" .

وهناك العديد من العوامل الاقتصادية، التي تؤدي إلى تعويم العملة، منها الحروب والكوارث الطبيعية حيث تؤدي إلى اختلال في الاقتصاديات الوطنية للدول، وكذلك التضخم، والتغير في العرض النقدي ومعدلات الفائدة علي المستوي المحلي أو الدولي وكذلك الضغوط التي تفرضها المؤسسات الدولية علي الدول المقترضه.(زبير، ٢٠٢٣ : ٩٨)

ويري البعض أن هناك بعض الإيجابيات التي يمكن أن يحدثها تعويم العملة المحلية علي المجتمع المصري، ومنها تشجيع ترشيد الإستهلاك، والإعتماد على المنتجات المحلية نتيجة رخص أسعارها مقارنة بالسلع المستوردة، وتقليل الواردات من المواد الخام واستعمال البدائل المحلية، وتشجيع السياحة الوافدة إلى مصر نتيجة رخص الأسعار المحلية، وزيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر، وذلك للمحافظة على إحتياجات الدولة من النقد الأجنبي.

بينما يري البعض الآخر أن هناك العديد من السلبيات التي تحدث نتيجة تعويم الجنيه، حيث يؤدي إلي إنخفاض شديد في قيمة العملة، وبالتالي ترتفع أسعار السلع والمنتجات المستوردة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج والخدمات، مما يضعف قدرة الشركات الوطنية على المنافسة الخارجية، كما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة بسبب توقف بعض الشركات عن الإنتاج، ويعمل علي زيادة القيمة الحقيقية للديون، الأمر الذي تعجز معه الدولة عن سداد هذه الديون إلى جانب زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، ويساهم ذلك في إتجاه المدخرين إلى شراء الدولار حيث يتجه الأفراد إلى تحويل أموالهم من الجنيه المصري إلى الدولار مما يؤدي إلى ضعف الاقتصاد المصري، كما أن إرتفاع الدولار يضعف الثقة في الإقتصاد المصري فتقل الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدولة، وتضعف تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وترتفع معها معدلات التضخم، وقد تتراجع الحكومة في دعم بعض السلع بسبب عدم قدرتها عن سد العجز في الموازنة العامة نتيجة إرتفاع فاتورة الواردات (سليمان : <https://kenanaonline.com>)

### المفهوم الإجرائي لتعويم العملة

هي سياسة اقتصادية يستخدمها البنك المركزي المصري أثناء الأزمات الاقتصادية التي يمر بها العالم الرأسمالي وتأثر بها العديد من الشرائح الاجتماعية الحضرية، حيث تسببت هذه السياسه في فقدان الثقة في الجنيه المصري، واستبداله بالذهب والعملات الأجنبية الأخرى، وصاحب ذلك ارتفاع تكاليف المعيشه بشكل مبالغ فيه، حيث وجد العديد من الشرائح الاجتماعية الحضرية صعوبة في الحصول علي نفس الكميات التي كانوا يحصلون عليها بنفس القيمة النقدية قبل التعويم، كما ترتب عليه العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية علي الشرائح الاجتماعية الحضرية من أصحاب الدخول المحدودة والثابتة والمتوسطة، والتي تتجلي صورها في زيادة الأسعار، والتضخم المتسارع، ارتفاع تكاليف العلاج، زيادة تكاليف التعليم الاهلي

والخاص، وزيادة الخلافات الأسرية ، ضعف الخدمات الحكومية وغلاء تكاليفها (كالكهرباء، مياه الشرب ، الصرف الصحي، والنقل، والاتصالات).

#### ب- الشرائح الاجتماعية الحضرية :

لقد أثار مفهوم الشريحة كثيراً من الجدل الفكري سواء من حيث طبيعتها، أو من حيث المناهج المستخدمة في دراستها، أو حتي في المفاهيم بين الشريحة والفئة والقسم والمرتبة، وغير ذلك من المفاهيم التي تعكس اتجاهات أيديولوجية محددة، حيث حاول العالم الألماني تيودور جايجر **Theoder Geiger** طمس مفهوم الطبقات الاجتماعية وتشويهها، واستبدالها بمفهوم التدرج الاجتماعي، الذي يقسم المجتمع إلي شرائح اجتماعية وليس طبقات، وكانت حجته في ذلك أن الشرائح الاجتماعية قابلة للدراسة الإحصائية (صيام : ١٩٩٢، ٢١، ٢٢) علي خلاف الطبقات، كما أن هناك مصطلحين آخرين مرتبطين بمفهوم الطبقة الاجتماعية، وهذان المصطلحان هما مصطلح الشريحة ومصطلح الفئة، وفيما يتعلق بالمصطلح الأول فإن " رالف دارندورف " قد صاغ له تعريفاً مقبولاً جاء فيه " أنه مصطلح يشير إلي فئة من الأشخاص يشغلون موقعاً مشتركاً علي مقياس هرمي ذي خصائص محددة، مثل الدخل والهبة وأسلوب الحياة ، وعلي ذلك فإن هذا المصطلح مصطلحاً وصفيًا، خلافاً لمفهوم الطبقة الذي يعد مفهوماً تحليلياً(التابعي : ٢٠٠٥، ٦١)، أما فيما يتعلق بمصطلح الفئة **Category**، فإن هناك شبه اتفاق بين علماء الاجتماع علي أن المقصود به هو تسمية تستخدم بغرض تصنيف الموضوعات والأحداث التي تشترك في صفة واحدة أو أكثر، وأن هذه الأخيرة ليست سوي فكرة عامة تصدق علي حقائق متعددة من نوع واحد كمقولة الكم أو الكيف، ويلقي كاليفرت بعض الضوء علي الوظيفة التي يؤديها مصطلح الفئة من منظور مقارن بالوظيفة التي يؤديها مفهوم الطبقة بقولة " أن المصطلح الأول مصطلح يفترضه الإنسان بغرض تصنيف واقع العالم الذي يراه، حيث إن مصطلحات الأغنياء والفقراء ماهي إلا فئات وليس طبقات، لأنها لا تتطوي علي تحديد كافٍ لمحكات عضوية، ولا علي حدود واضحة في علاقتها ببعضها ببعض، نخلص من ذلك إلي أنه إذا كان مفهوم الطبقة يعد مفهوماً تحليلياً، ومصطلح الشريحة يعد مصطلحاً وصفيًا، فإن مصطلح الفئة يعد مصطلحاً تصنيفياً. (جاد، ١٩٩٣، ٤٤، ٤٥)

والشريحة الاجتماعية هي تجمع من الأفراد يتمتعون بمكانة اجتماعية واحدة في مجتمع معين، ويتم ترتيب تلك الشرائح وفقاً لتدرج اجتماعي تحدد المكانة الاجتماعية للشخص حسب الدخل، والتعليم، وفرص الحياة وطرائقها، وتستخدم للإشارة إلي الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية، بين الجماعات والأفراد التي تخلق صوراً للتفاوت بينها في الرفاهية المادية والقوة، ويتكون كل مجتمع

من طبقات رئيسية وطبقات فرعية شرائح أو فئات، ويشير مصطلح شريحة اجتماعية إلى جماعات من الناس يتميز أفرادها ببعض السمات المشتركة ككمية الدخل، أو المستوى التعليمي، أو الديانة، أو مكانها في سلم الهيبة الاجتماعية داخل المجتمع. (عاشور، ٢٠٢٣: ٣٤٨)

والشريحة الاجتماعية هي مجموعة من القاطنين الذين يشتركون في عدد من الخصائص والأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية، والمعيشية، والثقافية، والنفسية، وتسهم تلك الخصائص السابقة في تشكيل وعي أو حس مشترك فيما بينهم بوضعهم في إطار المنظومة البنائية التي تضم وتحدد رؤيتهم وعلاقتهم بها وتفسيراتهم لمدلولات الأحداث والوقائع التي يتفاعلون معها ويعايشونها (كمال، ٢٠١٤: ١٦)، ويرجع أحمد زايد تباين الشرائح إلى تزايد الفئات وتبلورها ويكون نتيجة لتزايد حجم المجتمع من ناحية، ولفاعلية متغيرات اجتماعية وثقافية إضافة إلى المتغيرات البيولوجية والجينية من ناحية ومستوي التقدم الذي قطعه المجتمع من ناحية ثالثة. (زايد، ٢٠٠٣: ٦٢)

أما الحضرية فهي مفهوم قديم يرتبط بتاريخ التطور البشري وهو يشير إلى التجمعات السكانية إلا أنه في الآونة الأخيرة أُستخدم للدلالة على التجمعات ذات الكثافة السكانية العالية التي تُمارس أنماط الحياة الحضرية الشائعة في المجتمعات الأكثر تقدماً. (Ronan, paddison، ٢٠١١: ١٣)

لقد استخدمت كلمة الحضري **urban** لأول مرة في اللغة الانجليزية في القرن التاسع عشر، وهو مصطلح مشتق من الكلمة اللاتينية **Urbs** وهي مصطلح كان الرومان يستخدمونه للدلالة على المدينة وبصفة خاصة روما، وتم تعريفها في "قاموس اكسفورد المختصر" بأنها كل ما يتصل بالمدن أو حياة المدينة. (هادفي، ٢٠١٤، ١٤)

ويعدّ لويس ويرث **Lous wirth** أول من صاغ تعريفاً للحضرية في مقاله الشهير "الحضرية كأسلوب للحياة" **Urbanism as away of life** حيث أشار إلى أن الحضرية تشجع على المنافسة **"Competition"** والاستقلالية **"Independence"** واللاشخصية **"Inpersonality"** مما يؤدي إلى استغلال الناس لبعضهم البعض، كما أن الحضرية تؤدي أيضاً إلى ضعف التماسك الاجتماعي **Social Solidarity** (ناصر، ٢٠٠٦: ١٤)، وسكان الحضر هم مجموعة من الأفراد يسكنون المدن، ويعملون في مهن يدور محور النشاط فيها حول الخدمة المدنية والتجارية والصناعية وغيرها من أوجه النشاط المتصل بالحياة الحضرية. (United Nations، ٢٠١٩: ٣)

وتشير الحضرية إلي أنماط الحياة الاجتماعية التي يعتقد أنها مميزة للسكان في المناطق الحضرية؛ وهي تتضمن مستوي عالٍ من التخصص وتقسيم العمل، وضعف العلاقات القرابية، ونمو المنظمات التطوعية والتعددية، وتعاضم أهمية وسائل النقل الجماهيري (مارشال، ٢٠٠١: ٦٥٣)، وهي طريقة أو أسلوب في الحياة يعكسه واقع البناء والتنظيم الاجتماعي القائم الذي يتميز بدوره بكبر الحجم، وشدة الكثافة، وزيادة التباين، فالحضرية هي القدرة علي تشرب نمط الحياة القائم، وتمثله في الاتجاهات والسلوك والمواقف. (حافظ، ٢٠٠١: ٤٥)

من خلال العرض السابق يتضح أن المجتمع الحضري يتكون من عدة طبقات وهي الطبقة العليا والوسطى والدنيا وبداخل هذه الطبقات مجموعة من الشرائح الاجتماعية المتباينة الدخل.

### المفهوم الإجرائي للشرائح الاجتماعية الحضرية

هم مجموعة من السكان يعيشون في مدينة الزقازيق، من الشرائح الاجتماعية مختلفين من حيث المستوي التعليمي، العمل، والدخل الشهري ويعملون في القطاع العام أو الخاص أو الحر وينتمون إلي فئة أصحاب الدخل الثابتة والمحدودة والمتوسطة، والذي تسبب تعويم العملة في زيادة الأعباء الاقتصادية والتعليمية والصحية والاجتماعية لديهم .

### سابعاً - مفاهيم ذات الصلة بموضوع البحث :

#### أ- مفهوم التضخم :

يعد التضخم من أكثر المصطلحات شيوعاً، وبخاصة منذ قيام الحرب العالمية الثانية، حتي الآن حيث أصبح ظاهرة تسود معظم العالم، غير أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تحديد ماهيته، لذلك ساد ووجد للتضخم تعريفات كثيرة ومتعددة ، ويعرف التأصيل اللغوي لكلمة التضخم هو " ضخم " والتي تعني الغليظ من كل شئ والضخام بالضم هو " العظيم من كل شئ " . ( ابن منظور، ١٩٧٠، ص ٥١٨ ) .

والتضخم هو حالة من ارتفاع أسعار السلع والخدمات بشكل مستمر خلال فترة زمنية معينة، يؤدي ذلك إلي انخفاض في القوة الشرائية للعملة، ويرتبط التضخم بإنخفاض قيمة العملة، بالإضافة إلي عوامل أخرى مثل الكساد وعدم التوازن في الميزان التجاري للبلاد والديون والأزمات العالمية والمحلية، ويمكن تبسيط مفهوم التضخم بأنه يعني أن العملة المحلية لاتستطيع شراء نفس الكمية من السلع والخدمات التي كانت تشتريها في الماضي، ويؤثر التضخم علي النشاط الاقتصادي وحياة المواطنين، حيث يقلل من القوة الشرائية للعملة، ويزيد من تكاليف المعيشة، كما يمكن أن يؤثر المعدل العالي للتضخم في القرارات الاستثمارية والإستهلاكية للأفراد والشركات، لذلك يحتاج الاقتصاد إلي سياسات فعالة لمواجهة التضخم والحفاظ علي استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي. (

عبد الحميد، ٢٠٢٣ : ١٠٦٦)

وينشأ التضخم نتيجة عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، والصادرات والواردات، والإدخار والاستثمار بالإضافة إلي ضعف القدرات الإنتاجية وانخفاض رأس المال من أجل زياده معدلات الإنتاج. (Khalid، ٢٠٢٣ : ٢).

### المفهوم الإجرائي للتضخم :

هو الحالة التي يشهدها الاقتصاد المصري حالياً من الارتفاع العام والمستمر في أسعار السلع والخدمات مع تدهور القيمة الشرائية للعملة المصرية، والتي تؤدي إلي حالة من الحرمان النسبي للشرائح الاجتماعية الحضرية من أصحاب الدخل المحدودة والثابتة والمتوسطة، وتجعلهم غير قادرين علي إشباع احتياجاتهم الأساسية؛ بما يهدد أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، ويترتب عليه العديد من الآثار الاجتماعية السلبية.

### ج - مفهوم الفقر النسبي :

يعتبر مفهوم الفقر مفهومًا فضفاضًا له معاني كثيرة، والفقر هو العوز والحاجة، فمن الناس من لا يملك إلا أقل القوت، فالفقر ليس الجوع إلي المأكل والعري إلي الكسوة فقط، ولكنه كذلك القهر، فهو وسيلة لإذلال الروح، وقتل الحب، وزرع البغضاء. (راشوان، ١٩٩٩ : ٩٤)

والفقر هو ظاهرة اجتماعية ناتجة عن استراتيجيات الهيمنة في المجتمع، كما أن أسبابه هيكلية يتم إنتاجها وتسويقها مؤسسياً عبر جميع مصادر الإنتاج الأيديولوجي، فهو فقر يتم إنتاجه اجتماعياً. (موساوي، ٢٠٢٠ : ١٨٣)

ويمكن النظر إلي الفقر من منظورين أساسيين هما (حماده، ٢٠١٤ : ٤٤، ٤٥) :

المنظور الأول للفقر : "منظور الدخل والحاجات الأساسية" أي أن الفرد يكون فقيراً إذا كان مستوي دخله يعجز عن تلبية حاجاته الأساسية.

المنظور الثاني للفقر : " الحرمان من خيارات الفرص " فقر القدرات " وهو مفهوم يتعدي معيار الدخل والحاجات الأساسية، وأصبح ينظر إلي الفقر علي أنه ظاهرة متعددة الأبعاد، وفقر القدرات يعني عدم وجود بعض القدرات الأساسية التي تعين علي الأداء والإنتاج، والقدرة علي المشاركة في أعمال إنتاجية مدرة للدخل ؛ ومن ثم الوصول إلي حد أدني من الاحتياجات الأساسية ؛ وذلك بسبب عدم كفاية التعليم وقصور التدريب وعدم كفاية التغذية، وصعوبات الزواج والإسكان وضعف الحالة الصحية، أو بسبب عدم القدرة علي العثور علي عمل يجزي القدرات الموجودة لدي الشخص الجزاء الأوفى، ويحدث هذا النوع، حينما تنعدم أو تضعف القدرات التي تقوم الدولة بتزويدها للمواطنين، وتتمثل أساساً في السلع العامة، أي الخدمات والتسهيلات المقدمة والتي تقوم الدولة

بواسطتها بتوفير الأصول غير المادية التي تتمثل في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. والفقر النسبي هو مفهوم يعبر عن اتجاه الأجر الحقيقية نحو الانخفاض، مما يؤدي إلي تدهور الأوضاع الاجتماعية للعديد من الأسر، ويؤدي إلي الحرمان الاجتماعي وإضعاف القدرات والاستبعاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأن طبيعة الفعل السياسي والاقتصادي للدول النامية ونمط التنمية يترتب عنه سياقاً بنائياً يساعد علي توالد إنتاج عملية الإفتقار الموسع في الريف والحضر، بمعنى إثراء فئات اجتماعية في مقابل إفتقار فئات أخرى والتي تعرف بعملية إعادة إنتاج الفقر أي استمراره. ( إبراهيم ، ١٩٩٩ : ٢١٦ ) .

### المفهوم الإجرائي للفقر النسبي:

الفقر هو ظاهرة اجتماعية يشعر بها العديد من الشرائح الاجتماعية الحضرية من أصحاب الدخل المحدودة والثابتة والمتوسطة قوامها الحرمان النسبي، ويتم تشخيصها في إطار تدرج مستوي الحياة لبعض هذه الشرائح، وذلك لإنخفاض دخلهم عن الحد الذي يستطيعون به إشباع احتياجاتهم الأساسية المعتادين عليها في المجتمع نتيجة تعويم العملة والتضخم.

### ثامناً - التوجه النظري للبحث :

#### أ- نظرية النسق الرأسمالي العالمي :

تعد نظرية النسق الرأسمالي العالمي قادرة علي تقديم إطار تفسيري للوضع الراهن، واستكشاف أبعاده واستشراف مستقبله، فالنظام الرأسمالي العالمي المهيمن اقتصادياً وعسكرياً وثقافياً، يحرص علي تكريس تفوقه وأسبقيته بتعميق حالة التبعية المستمرة، بينما تسعى الاقتصاديات الناشئة للخروج من ربقة التبعية وتحقيق الاستقلال سياسياً واقتصادياً وثقافياً دون السقوط في حالة العزلة والإنغلاق والإنكفاء علي الذات.

وتدور نظرية النسق الرأسمالي حول استحالة دراسة مجتمعات العالم الثالث بمعزل عن تطور المجتمعات الرأسمالية الغربية ذاتها، وأن من الضروري النظر إلي العالم بوصفه نسقاً أو نظاماً واحداً خصوصاً وأن العلاقات بين هاتين المجموعتين من الدول - والمقصود بها علاقة الخضوع والتبعية من جانب الدول النامية للدول المتقدم - قد تشكلت هذه العلاقات في إطار السوق العالمي.

(الخواجة، ٢٠٠٨ : ٣٤٥ ، ٣٤٤ ) .

وفي هذا الصدد يري فرانك A.G.Frank أن النظام الرأسمالي ظهر بإعتباره نسقاً مركزياً، يستغل نسقاً أدنى من التوابع، ومن هذه التوابع هي الأخرى تستغل نسقاً أدنى، وعلي المستوي الداخلي أيضاً هناك نسق يعبر عن الاستغلال الداخلي - مثل المدينة والقرية - ورغم أنه نسق داخلي، إلا أنه يرتبط بنسق الاستغلال الخارجي، وتبعاً لذلك يري فرانك أن أفقر فلاح في أبعد

قرية من قري الدول التابعة، يرتبط ارتباطاً توسعياً رأسياً بالرأسماليين في الدول المتقدمة والصناعية. (Robinson، 2014 : 21)

وقد طرح كتاب نظرية النسق الرأسمالي العالمي ثلاثة أشكال من التفاعلات الرئيسية داخل هيكل النظام الرأسمالي العالمي الجديد يمكن إيجازها علي النحو التالي (الخواجة ، ٢٠٠٨ : ٣٥١) :

١- علاقات الاعتماد المتبادل Interdependence : وهي التي تتسم بالعلاقات المتكافئة بين

الدول الداخلة فيها بحيث تستفيد كل منها بشكل مساوٍ وبدرجة أكبر أو أقل

٢- علاقة الاعتماد Dependence : وهي التي تقوم علي الاعتماد المتبادل ولكن يستفيد منها

الطرف الأقوي بدرجة أكبر من الأطراف الأقل قوة وغني.

٣- علاقات التبعية Dependency : وهي التي تقوم علي علاقات غير متكافئة بحيث يستفيد

منها الطرف الأقوي، والأغني ويحدث ضرراً سلبياً بالطرف الأقل والأضعف .

وتري هذه النظرية أن الأزمات الاقتصادية التي يمر بها العالم الرأسمالي تؤدي إلي تحولات

في الأبنية السياسية للدول التابعة، وتحول جهاز الدولة إلي جهاز تسلطي يفرض القهر علي

الجماهير، ويفرض عليهم سياسات التقشف التي يؤدي تنفيذها إلي مضاعفة الفائض الذي يذهب

إلي قلب العالم الرأسمالي، فالقهر الاقتصادي والسياسي والعسكري الذي تمارسه الدولة لا يظهر

علي أشده إلا في وقت الأزمات التي يمر بها النظام الرأسمالي العالمي. (زايد، ١٩٨٥ : ٨٥)

يرجع استخدام الدراسة الحالية لنظرية النسق الرأسمالي العالمي إلي الأسباب التالية :

١- إن قضية تعويم العملة المصرية هي أزمة فرضتها الظروف الاقتصادية التي أطاحت

بالعالم الرأسمالي العالمي ومنها تداعيات جائحة كورونا والحرب الروسية - الأوكرانية

والتضخم المرتفع في أسعار الغذاء والطاقة والديون الخارجية وغيرها .

٢- أن تعويم العملة المحلية المصرية هي شرط من الشروط التي تمليها القوي الرأسمالية

العالمية المتمثلة في المؤسسات الدولية " صندوق النقد الدولي "، حيث تقوم بفرض برامج

للإصلاح الاقتصادي علي الدول النامية التابعه ومن ضمنها مصر بصورة لاتراعي فيها

الفوارق بين الدول في مستويات التطور الاقتصادي، وفي الظروف التي تمر بها، ولكنها

تراعي مصالحها في المقام الأول، وتضمن ديونها.

٣- أن النظام الرأسمالي العالمي يمارس ضغوط اجتماعية مجحفه علي الحكومة المصرية

ويلزمها علي تعويم الجنيه المصري مرة أخرى في ٢٠٢٣ للحصول علي قرض، وقد

يتسبب ذلك في ارتفاع تكلفة المعيشة، وإلحاق الضرر بكافة الشرائح الاجتماعية المتباينة



من سكان الحضر، ولكن الحكومة المصرية تحاول توفير الدولار بكل من تملكه من أدوات وعدم اللجوء إلي التعويم، وذلك لعدم قدرة المواطنين علي تحمل المزيد من ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة.

٤- تحاول مصر الآن الخروج من الأزمة من خلال الارتباط بنظام رأسمالي آخر وهي مجموعة البريكس، وذلك للبحث عن بدائل للدولار واستخدام العملات المحلية في التجارة البنينة وإنشاء نظام دفع مشترك، وذلك للتخفيف من المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها الشرائح الاجتماعية المختلفة في المجتمع المصري .

#### ب- نظرية الحرمان النسبي :

يلخص روبرت، وجون هيوز **Hughes & Robert** ، فكرة الحرمان النسبي في موقف محدد مؤداه أن الناس يضعون قيمة علي أشياء كثيرة في حياتنا الاجتماعية مثل الثروة، والمكانة والمساواة وغيرها...، وعندما يفشلون في بلوغ تلك القيم أو قيمة واحدة فإن حالة من اللارضا تتشكل، كما يري دوس، وهيوز أن الحرمان يتمثل في الأفكار التي تؤكد أن الناس يمتلكون فجوة بين ما ينبغي أن يحصلوا عليه وما يحصلون عليه فعلاً أو يعتقدون أنهم يستطيعون تحقيقه. (عوض، ٢٠٢٠: ٢٦٦، ٢٦٥)

وترى هذه النظرية أن الزيادة في الضغوط الاجتماعية والحرمان الاجتماعي دائما ما يقاس بانخفاض القيمة الحقيقية للنقود وبمعدلات التضخم في ارتفاع المستوي العام لأسعار السلع والخدمات، ويتأثر بها الفئات الاجتماعية المختلفة - وخاصة الفقراء - ومحدوي الدخل، فعلي الرغم من اختلاف الأسباب المباشرة للحرمان النسبي من فترة زمنية إلي أخرى، ومن مرحلة إلي أخرى، فإن الدخول المتدنية وغير المنتظمة المصاحبه للتضخم وتدهور قيمة العملة تمثل سبباً رئيسياً لوقوع أفراد المجتمع في الفقر والحرمان. (حماد، ٢٠١٤: ٥٨)

كما أوضحت هذه النظرية أن الحرمان النسبي يعيشه كثيرون في مختلف أنحاء العالم - ولاسيما في الدول النامية - وأن العديد من الأسر - غالباً ما تعاني من أوجه متعددة من الحرمان ويزداد الأمر سوءا في ظل انخفاض قيمة العملة ومعدلات التضخم العالية التي تؤدي إلي الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات، وذلك لعدم امتلاكهم أدوات احترازية لمواجهة التضخم وارتفاع المستوي العام في الأسعار مثل الأصول القابلة للتكيف مع ارتفاع الأسعار (عفيف وآخرون، ٢٠١٤: ٥٨٣)

ووفقا لنظرية الحرمان النسبي : فإن تعويم العملة المصرية هي سياسة نقدية تفرضها الظروف

السياسية والاقتصادية الدولية علي المجتمع المصري، وترتب عليها ضغوط اقتصادية للعديد من الشرائح الاجتماعية في المجتمع المصري بصفه عامة - والحضري بصفه خاصة، ومن أهمها ارتفاع معدلات التضخم والفقير والبطالة والشعور بالعوز والحرمان من التعليم والصحة والمستوي المعيشي الملائم .

### ج- النظرية الوظيفية Function theory :

ترجع تسمية هذه النظرية إلى استخدامها مفهومي البناء **Structure** والوظيفة **Function** في فهم المجتمع وتحليله، ويشير مفهوم البناء إلى العلاقات المستمرة الثابتة بين الوحدات الاجتماعية، بينما يشير مفهوم الوظيفية إلى النتائج المترتبة على النشاط الاجتماعي، فالبناء **Structure** يكشف عن الجوانب الهيكلية الثابتة، بينما تعبر الوظيفة **Function** عن الجوانب الدينامية داخل البناء الاجتماعي، ولقد استخدم الوظيفيون مفهوماً ثالثاً وهو مفهوم النسق الاجتماعي **Social System** والذي أمكن من خلاله تحليل الجوانب الهيكلية البنائية، والجوانب الدينامية الوظيفية، فالمجتمع نسق يتكون من مجموعة الأنساق الفرعية يؤدي كل منها وظيفة محددة، والمجتمع عبارة عن عدة أبنية اجتماعية وأن كل بناء اجتماعي يتألف من عدة أجزاء، حيث يقوم كل جزء بوظيفة معينة، وأن أي خلل في وظيفة أي جزء من أجزاء البناء الاجتماعي يؤثر علي الأجزاء الأخرى (زايد، ٢٠٠٠: ٥٢)

وإذا طبقنا النظرية البنائية الوظيفية على قضية تعويم العملة في مصر نلاحظ : أنها سياسية نقدية متكرره في النظام الاقتصادي المصري، يتم تطبيقها بضغوط من قبل صندوق النقد الدولي، مما أوصل مصر حالياً إلي مأزق خطير اقتصادياً واجتماعياً، حيث ارتفعت الأسعار بشكل جنوني، مما أحدث خلل علي الأنظمة الأخرى كالنظام الصحي والتعليمي والثقافي وغيرها وأثر علي القاعدة العريضة من السكان في المجتمع المصري بصفه عامه والحضري - بصفه خاصه وعلي المستوي المعيشي بالنسبه لهم .

### الدراسات السابقة :

### عاشراً - الإجراءات المنهجية للبحث :

#### أ- نوع الدراسة ومنهجها :

أتي نمط البحث وصفيّاً تحليلياً، مسعاه معرفة تأثير تعويم العملة علي الشرائح الاجتماعية الحضريّة، كما اعتمد البحث الراهن علي المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم علي تحديد الوضع الحالي لظاهرة معينة، ومن ثم يعمل علي وصفها، فهو يعتمد علي دراسة الظاهرة كما هي موجودة في الواقع، ويهتم بوصفها كمياً وكيفياً.

## ب- عينة وحدود البحث .

تم تطبيق الدراسة علي عينة عمدية قوامها ٣٠٠ من الشرائح الاجتماعية الحضرية، وكان من شروط العينة أن يكونوا من إلي فئة من أصحاب الدخل المحدودة والثابتة والمتوسطة، وقد حددت الدولة هذه الفئات في الدخل التالية : من ٣ آلاف : ٨ ألف فئة الدخل الثابتة ومحدودي الدخل ومن ٩ : ١٨ ألف جنيه فئة متوسطي الدخل، وقد اخترت الباحثة هذه الفئات لأنهم من أكثر الشرائح أو الفئات الاجتماعية التي تأثرت بتعويم العملة نظراً لحصولها علي دخول لائق مع ارتفاع الأسعار وتدهور القيمة الشرائية للجنيه المصري، كما أنها من أكثر الشرائح التي تقوم بدور الدولة عن نفسها من حيث تعليم أبنائها وعلاجهم... الخ، كما أنها هبطت إلي أسفل اجتماعياً نتيجة الانخفاضات المتتالية للجنيه المصري ، وقد تم تطبيق الدراسة الميدانية في الفترة من مايو ٢٠٢٣ حتى أغسطس ٢٠٢٣.

## ج- أدوات جمع البيانات :

اعتمد البحث الراهن على عدد من الأدوات المناسبة التي تحقق التلاؤم والتكامل مع طبيعة الدراسة. لعل أبرزها:

أ- صحيفة الإستبيان، وقد مرت عملية صياغة الإستبيان بمجموعة من الخطوات، حيث قامت الباحثة بصيغة الاستمارة وتجهيزها في صورتها المبدئية، ثم تم عرضها علي مجموعة من الأساتذة المتخصصين في علم الاجتماع، لتظهر في صورتها النهائية - بعد إجراء التعديلات والمقترحات التي اقترحتها السادة الأساتذة - وتضمنت الإستمارة (٢٨) سؤال مبني علي سبعة محاور؛ يتمثل المحور الأول: في تحديد البيانات الأولية للمبجوثين، والمحور الثاني: عن رؤية الشرائح الاجتماعية المتباينة من سكان الحضر لقضية "تعويم الجنيه"، والمحور الثالث: تأثير تعويم العملة علي المستوي المعيشي للشرائح الاجتماعية الحضرية، المحور الرابع : تأثير تعويم العملة علي العلاقات الأسرية والاجتماعية للشرائح الاجتماعية الحضرية، المحور الخامس : الإجراءات التي تتبعها الشرائح الاجتماعية الحضرية للتعامل مع الآثار الناتجة عن تعويم العملة المصريه، المحور السادس: الرؤية المجتمعية للحد من الآثار السلبية الناتجة عن تعويم العملة علي السكان في المجتمع المصري.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- العدد الثامن عشر (الجزء الأول)

ب- دليل المقابلة: وتضمنت أسئلة مفتوحة تخدم أهداف الدراسة وتم إجراؤها قبل الاستمارة، وقد ساعدت هذه الأسئلة في صياغة صحيفة الاستبيان، كما ساعدت الباحثة في التحليل الكيفي علي استمارة البحث، وتم تطبيقها علي عشرة حالات، تم اختيارهم من الشرائح الاجتماعية الحضرية من ذوي الدخل الثابتة والمحدودة والمتوسطة.

د- خصائص عينة الدراسة :

## جدول رقم (١) يوضح البيانات الأولية للمبحوثين

العينة = ٣٠٠		المتغير	العينة = ٣٠٠		المتغير النوع
%	ك		%	ك	
		المهنة	٤٨	١٤٤	ذكور
٥٢	١٥٦	موظف بالقطاع العام	٥٢	١٥٦	إناث
٢٧,٧	٨٣	موظف بالقطاع الخاص			العمر
٢٠,٣	٦١	أعمال حرة			
			١٣	٣٩	٣٠ - ٢٥
		الدخل الشهري	١٣,٧	٤١	٣٥-٣٠
١٥,٣	٤٦	٣٠٠٠ - ٥٠٠٠ جنية	٢٠,٣	٦١	٤٠-٣٥
٢٨	٨٤	٦٠٠٠ - ٨٠٠٠ جنية	٤٠,٣	١٢١	٥٠-٤٠
٣٣	٩٩	٩٠٠٠ - ١١٠٠٠ جنية	٦	١٨	٥٠ فأكثر
١٤	٤٢	١٢٠٠٠ - ١٤٠٠٠ جنية			
٩,٧	٢٩	١٥٠٠٠ - ١٨٠٠٠			الحالة الاجتماعية
			٩٢	٢٧٦	متزوج
		عدد الأسرة	٤,٧	١٤	مطلق
٥٦,٦	١٧٠	من ٢ - ٤ أفراد	٣,٣	١٠	أرمل
٣٩,٦	١١٩	من ٥ - ٧ أفراد			الحالة التعليمية
٣,٦	١١	من ٨ فأكثر	٢	٦	مؤهل أقل من متوسط
		طبيعة السكن	١١	٣٣	متوسط

٨٠	٢٤٠	تمليك	٦٦	١٩٨	مؤهل جامعي
٢٠	٦٠	إيجار	٢١	٦٣	مؤهل فوق جامعي

يتضح من الجدول السابق الآتي :

- أن العينة الإجمالية للدراسة الميدانية تضم حوالى (٣٠٠) من الشرائح الاجتماعية المتباينة من سكان مدينة الزقازيق (ذكور وإناث )، ومن هذه البيانات يتضح أن الإناث بلغ ١٥٦ بنسبة ٥٢ %، في حين أن عدد الذكور بلغ ١٤٤ مبحوثاً بنسبة ٤٨ %، ومن ثم فإن عينة الدراسة تُعدّ ممثلة لمجتمع البحث حيث تضم النوعين من الجنسين.
- معظم أفراد العينة تتركز في الفئة العمرية من (٤٠-٥٠) حيث بلغت نسبتها ٤٠,٣ %، يليها الفئة العمرية من (٤٠-٣٥) والتي بلغت نسبتها ٢٠,٣ %، أما بالنسبة للفئة العمرية من (٣٠-٣٥) فقد جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة ٢٠,٣ %، ثم الفئة العمرية من (٣٠-٢٥) حيث بلغت نسبتهم ١٣ %، وأخيراً الفئة العمرية (٥٠ فأكثر) حيث بلغت ٦ %.
- أن نسبة ٩٢ % من أفراد العينة متزوجين، ثم مطلق بنسبة ٤,٧ %، وأخيراً نسبة ٣%٣ % أرمل.
- أما بالنسبة للمستوى التعليمي، فقد جاءت فئة الحاصلين على مؤهل جامعي في المرتبة الأولى بنسبة ٦٨ %، يليها في المرتبة الثانية فئة مؤهل فوق الجامعي بنسبة ٢١ %، بينما جاء في المرتبة الأخيرة فئة مؤهل متوسط بنسبة ١١ %، وتشير هذه النتيجة إلى ارتفاع نسبة الفئة المتعلمة وخاصة الحاصلين على مؤهل جامعي ومؤهل فوق جامعي، وهذا يدل على الإهتمام بالجانب التعليمي الذي يشهده المجتمع المصري وخاصة في العقود الأخيرة، وإصرار البعض على الحصول على دراسات عليا، وخصوصاً بعد التعيينات الأخيره لحملة الماجستير والدكتوراه.
- بينما تنوعت المهن التي تمارس من جانب المبحوثين، حيث أن أعلى معدل للمهنة كانت من نصيب الموظفين في القطاع العام بنسبة ٥٢ %، وجاء في المرتبة الثانية العاملون بالقطاع الخاص بنسبة ٢٧,٧ %، وأخيراً أعمال حرة بنسبة ٢٠,٣ % وهذا يدل على أن عينة الدراسة لديهم وظائف محدودة ملتحقون بها وغير عاطلين عن العمل.
- يتضح من الجدول السابق أن نسبة ٣٣ % من أفراد العينة دخلهم من ٩٠٠٠ - ١١٠٠٠ جنيه، بينما نسبة ٢٨ % منهم دخلهم من ٦٠٠٠ - ٨٠٠٠ جنيه، وأفادت نسبة ١٥,٣ % منهم أن دخلهم من ٣٠٠٠ - ٥٠٠٠ جنيه، بينما نسبة ١٤ % دخلهم من ١٢٠٠٠ - ١٤٠٠٠ جنيه،

- وأخيراً نسبة ٩,٣% منهم دخلهم أكثر من ١٥٠٠٠-١٨٠٠٠ جنيه ، وهذه النتيجة تتوافق مع الواقع والنظرة الاقتصادية لسكان المدينة.
- وبلغ عدد أفراد الأسرة من (٢- ٤ أفراد) نسبة ٥٦,٦%، وفي الترتيب الثاني من (٥- ٧ أفراد) نسبة ٣٩,٦%، في حين بلغ عدد (٨ أفراد فأكثر) نسبة ٣,٦%، وقد يفسر ذلك بتمثيل عينة البحث للمجتمع المصري بصفة عامة من حيث متوسط عدد أفراد الأسرة، وأن الأسرة في المجتمع الحضري متوسطة الحجم.
- وقد تضمنت عينة الدراسة علي نسبة ٨٠% لديهم سكن تملك، بينما نسبة يسكنون بالإيجار ٢٠%.
- وبناء على ما سبق يتضح أن عينة البحث تضم فئات مختلفة من حيث النوع أو العمر، وأيضاً من حيث والمستوي التعليمي والاقتصادي ... ومن ثم فهي تعدّ عينة ممثلة لمجتمع البحث، وتُعكس صورة شاملة لما عليه مجتمع البحث من خصائص اجتماعية واقتصادية، وبالتالي سيساعد ذلك في الحصول على بيانات ومعطيات دقيقة يمكن الاعتماد عليها والإفادة منها في تحقيق أهداف البحث.

### حادي عشر - عرض نتائج البحث ومناقشتها:

سوف نتناول في هذا الجزء مناقشة النتائج التي توصل إليها البحث عن طريق استمارة البحث الخاصة بأفراد العينة في صورة جداول. علاوة على المقابلات، والنظريات وذلك في ضوء أهداف الدراسة، ناهيك عن إجراء مقارنات بين النتائج وبين نظيراتها من البحوث والدراسات السابقة.

#### أولاً: رؤية الشرائح الاجتماعية الحضرية لقضية "تعويم الحنية"

جدول رقم (٢) يوضح رؤية أفراد العينة حول مفهوم تعويم العملة (إستجابات متعددة)

العينة = ٣٠٠		المتغير
ك	%	
٢٤	٨	سياسه نقدية تنتهجها الحكومة من السبعينيات حتي الآن
١٩٨	٦٦	أحد إجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي لعام ٢٠١٦
٢٣٤	٧٨	شروط صندوق النقد الدولي للحصول علي قروض
٢١١	٧٠,٣	إجراء فرضته الأزمة الاقتصادية العالمية

٣٢,٣	٩٧	سياسه نقيه تستخدمها الدولة لتشجيع الإستثمارات الخارجيه
٤٧,٣	١٤٢	سياسه نقيه للقضاء علي السوق السوداء في مصر

### يتبين من بيانات الجدول السابق ما يلي :

- تعدد مفاهيم تعويم العملة من وجهة نظر المبحوثين حيث جاء شرط من شروط صندوق النقد الدولي للحصول علي قروض في المرتبة الأولى بنسبة ٧٨٪، ويرجع ذلك إلي أن هناك مجموعة من الإجراءات والشروط التي يجب علي الدولة المصريه تنفيذها قبل أخذ القرض منها تحرير سعر الصرف، وتطبيق ضريبة القيمة المضافه، ورفع الدعم عن أسعار الوقود والكهرباء وغيرها.
- ثم جاء إجراء فرضته الأزمة الاقتصادية العالمية بنسبة ٧٠,٣ %، ولعل ذلك يرجع إلي الضغوط المالية التي تواجهها الحكومة المصريه والبنك المركزي في ظل تداعيات الحرب الروسية علي أوكرانيا التي عمقت التضخم العالمي علي خلفية أزمة سلاسل الإمداد، والموجه التضخمية الحادة التي ترتفع أكثر فأكثر في العالم بصفه عامه والمجتمع المصري بصفه خاصه، كما ارتفعت فواتير واردات السلع والقمح والمواد الأساسية الأخرى ، كما أثرت الحرب علي السياحة المصريه كمصدر رئيسي للعملة الصعبة من إثنين من أكبر أسواقها "روسيا وأوكرانيا" مما دفعت المستثمر الأجنبي إلي سحب أكثر من ٢٠ مليار دولار ( الأموال الساخنة ) من الاقتصاد المصري ، وتسبب ذلك في شح في العملة الأجنبية، والتي استدعت أن يستخدم البنك المركزي المصري آليتين في آن واحد وهم رفع سعر الفائدة من ناحيه، والمزيد من المرونة في سعر الصرف من ناحية أخرى .
- وجاء أحد إجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي لعام ٢٠١٦ بنسبة ٦٦٪، ويرجع ذلك إلي أن تعويم العمله المصريه هو أحد الإجراءات التي يتضمنها برنامج إصلاح اقتصادي الذي تبنته الحكومة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي بهدف تصحيح الاختلالات المالية ودفع معدلات النمو الاقتصادي وتوفير الحماية الاجتماعية وبالتالي استعادة الثقة المحلية والدولية في الاقتصاد المصري .
- كما جاءت سياسه نقيه للقضاء علي السوق السوداء بنسبة ٤٧,٣ %، ويرجع ذلك إلي الفارق الكبير بين سعر الجنيه في السوق السوداء وسعره في السوق الرسمية، والتعويم يساعد علي القضاء على السوق السوداء، لأن المتعاملين يجدون أمامهم سعر صرف واحد في البنوك والمصارف، مما يؤدي إلى حدوث حالة توازن تساعد علي الاستثمار الداخلي والخارجي في النشاط الاقتصادي المصري.

كما أنه يمكن أن يقضي على ظاهرة سلبية أصبحت منشرة بين الأفراد في المجتمع المصري وهي "الدولرة"، أي اتجاه المواطنين للاحتفاظ بالدولار، أو السعي لشراء الدولار دون الحاجة، ولكن غرضهم الرئيسي هو الحفاظ على مدخراتهم، أو المضاربة على سعره، للحصول على أرباح.

- ثم سياسته نقديه تستخدمها الدولة لتشجيع الاستثمارات الخارجيه بنسبة ٣٢,٣٪، حيث أن تعويم العملة المحليه وإرتفاع أسعار الفائدة المحليه مقارنة بنظيرتها الأجنبية سيؤدي إلي جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلي الداخل، وبالتالي زيادة المعروض من العملة الأجنبية وزيادة الطلب علي العملة المحليه في حالة وجود سوق واحد للعملات الصعبه .
- وأخيراً سياسته نقدية تنتهجها الحكومة المصريه منذ السبعينيات حتي الآن بنسبة ٢٤,٥٧٪، ولعل ذلك يرجع إلي أن تعويم العملة المصرية ليس حديث علي المجتمع المصري بل تجربته متكرره في سياسته النقدية قامت بتطبيقها الحكومة أكثر من مره.

هذا وتتفق نتائج الاستمارة مع المقابلات والتي أكدت علي تعدد الرؤي حول قضية تعويم العملة المصرية، وفي هذا الصدد نجد أن البعض يري تعويم الجنيه بأنه "مفهوم كل الناس يتداوله حالياً في الشارع وفي العمل وفي وسائل الإعلام مفروض علينا من دول كبري يتحكم فينا ممثله في صندوق النقد الدولي حتي نسد تلك الديون بأضعافها في المستقبل لأن هدفها مصلحتها في المقام الأول " والبعض الآخر يري التعويم بأن الدولار يقفز في السماء والجنيه في الأرض " وآخر يري أن البنك المركزي لن يقوم بتحديد سعر الدولار أمام الجنيه حايتركوا للعرض والطلب ، وأن التعويم يفيد المستثمر الأجنبي للدخول لمصر لأنه عايز سعر موحد للعملة قبل الدخول لمصر ، وعدم وجود سعر موحد للدولار في مصر جعل بعض رجال الأعمال تترك مصر وتستثمر في دول أخرى مفيهاش سوق سوداء للدولار "

ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية النسق الرأسمالي العالمي حيث أن صندوق النقد الدولي يقرض مصر لأنها متعثرة مالياً ومعها أجندة أو برنامج أحد شروطه هو تعويم الجنيه بهدف جذب الاستثمار الخارجي وهذا هو الهدف الظاهر للمساعدة في حين أن هدفه الخفي هو إغراق مصر في الديون طويلة المدي، وتسهيل مهمة الدول الرأسمالية في فرض المزيد من السيطرة والخضوع والتبعية. جدول رقم (٣) يوضح مدي تحقيق سياسة تعويم العملة المصرية لأهدافها في المجتمع المصري

العينة = ٣٠٠		المتغير
ك	٪	
١٠	٣,٣	نعم
٢٩٠	٩٦,٦	لا



يتضح من الجدول السابق أن غالبية أفراد العينة تري أن سياسة تعويم العملة لم تحقق أهدافها في المجتمع المصري، وهذا ما حذرت منه دراسة (دراسة Vincent Bodart فنسنت بودارت عام ٢٠٢٣ ) حيث وضع شروط للدول النامية قبل تعويم عملتها وكان من أهم تلك الشروط أن يكون هناك زيادة في الإنتاج المحلي، و أن يكون هناك تصدير بقدر كافي بحيث يستجيب للإرتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات، ولا بد أن يكون هناك استقرار في المستوي العام للأسعار المحلية، وفي حالة لم تتوافر هذه الشروط السالفة الذكر في الدول النامية التي لا تملك جهاز انتاجي فعال ومعظم وارداتها ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، فإنها تكون أداة لتخلف الاقتصاد ودخوله في دوامة من المشاكل الاقتصادية و الأفضل في هذه الحالة عدم اللجوء إليه.

وتتفق نتائج الاستثمارة مع المقابلات التي أوضحت التالي " الأسعار كل يوم بتغلى بشكل كبير، ومفيش دولار في البنوك ، والجنه كل يوم بسعر أمام الدولار، والتضخم بيزيد كل يوم ، والتصنيف الائتماني لمصر بيقل، والحكومة بتحاول تأخذ قروض ثانيه من صندوق النقد وفي كلام كل يوم عن تعويم قادم، وبتطلب ودائع وقروض من دول عربية مثل السعودية وقطر والإمارات، وكده ديون مصر بتزيد سواء كانت من صندوق النقد أو من الدول العربيه يبقى ايه فائدة التعويم " وبالتالي فإن الأثار السلبيه التي ترتبت علي تعويم الجنيه المصري نجد أنها قد تعددت، ويبدو ذلك جليا من الجدول التالي :

#### جدول رقم (٤)

يوضح رؤية أفراد العينة للأثار السلبيه لتعويم العملة علي المجتمع المصري (إستجابات متعددة)

العينة = ٣٠٠		المتغير
ك	%	
٢١٠	٧٠	إرتفاع الديون الداخلية والخارجية
٩٩	٣٣	زيادة تكاليف الإنتاج
٢٧١	٩٠,٣	إرتفاع مستويات الأسعار المحليه
٢٤٠	٨٠	زيادة معدلات التضخم

- يتبين من الجدول السابق أن أهم الأثار السلبيه لتعويم العملة المصريه هي إرتفاع مستويات الأسعار المحليه وقد جاء بنسبة ٩٠,٣% ، ولعل ذلك يرجع إلى إنخفاض سعر الجنيه المصري أمام العملات الأخرى وخاصة الدولار ، حيث أدي ذلك إلي إرتفاع عام في كل السلع الموجوده في المجتمع وخاصة المستورده.

- جاء زيادة معدلات التضخم في المرتبة الثانية بنسبة ٨٠ %، ولعل ذلك يرجع إلي عوامل خارجية تتمثل في ضغوط صندوق النقد الدولي للحصول علي قروض بتعويم الجنيه أمام الدولار، وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية التي أدت إلي ارتفاع المواد الغذائية الأساسية ومواد الطاقه، وعوامل داخلية تمثلت في انخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار والعملات الرئيسية الأخرى، وإنخفاض قيمة النقود الشرائية، وقلة العملة الصعبة، وانتشار " السوق السوداء للعملة ، وعدم قدرة الدولة علي توفير بعض السلع بكميات كافية نتيجة للآزمات التي يعاني منها الاقتصاد المصري والتي من أهمها تفاقم أزمة الموازنة العامة للدولة، وأعباء الديون المحليه والخارجيه .
- يحتل ارتفاع الديون الداخلية والخارجية المركز الثالث من الآثار السلبية لتعويم الجنيه بنسبة ٧٠ %، وذلك يرجع إلي( تقرير البنك المركزي المصري في شهر أغسطس ٢٠٢٣)<sup>(٥٤)</sup>، حيث يتعين على مصر سداد ديون خارجية بنحو ٩ مليارات دولار تستحق السداد في عام 2023، كما تشير أيضاً إلى أن مصر بحاجة في الوقت الحالي إلى نحو ٤١ مليار دولار لتغطية مدفوعات الديون وعجز الحساب الجاري حتى نهاية عام ٢٠٢٣، وأن الدول العربية تمتلك ٢٥.١% من الديون الخارجية لمصر، بينما يمتلك صندوق النقد الدولي نحو ١٥% منها، وبخلاف ٢٦.٤ مليار دولار ديون قصيرة الأجل يتعين سدادها خلال عامين، وهناك ديون متوسطة وطويلة الأجل تجاوزت ٧٢.٤ مليار دولار حتى نهاية ٢٠٢٥.
- وأخيراً جاءت زيادة تكاليف الإنتاج بنسبة ٣٣ % ، وذلك يرجع إلي الاعتماد علي الاستيراد في أغلب المنتجات، والبضائع المتكدسه في المواني بسبب شح الدولار .
- ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية النسق الرأسمالي العالمي في أن انفتاح مصر بالسوق العالمي الذي تحتكره الدول المتقدمة جعل الاقتصاد المصري أكثر تأثراً بأي أزمة اقتصادية حيث أن تداعيات جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية أدت إلي تفاقم معدلات التضخم، كما أن اعتماد مصر بصورة أساسية علي استيراد المنتجات الغذائية من الخارج، حيث نجد أن مصر تعتبر أكبر مستورد للقمح عالمياً حيث تستورد أكثر من ٨٠ % من احتياجاتها من روسيا وأوكرانيا، كما أنها تعتمد علي الاستيراد بشكل كبير وفي أغلب منتجاتها، وهو الذي أدى إلي اتجاه الدولة إلي صندوق النقد الدولي للحصول علي قروض والذي اشترط تعويم العملة المصريه .

جدول رقم (٥) يوضح أهم الفئات التي استفادت من تعويم العملة المصريه

(إستجابات متعددة)

المتغير		العينة = ٣٠٠
ك	%	
الأغنياء والتجار ورجال الأعمال	٢٨٥	٩٥
من لديهم مدخرات بالعملات الأجنبية	٢٥٠	٨٣,٣
المديونون للبنوك وللجهات المالية الرسمية	١٨٧	٦٢,٣
الحكومة	٦١	٢٠,٣

وبالنظر للجدول السابق يتضح الآتي :

- تعدد المستفيدين من تعويم العملة المحليه حيث احتل الأغنياء والتجار ورجال الأعمال المرتبة الأولى بنسبة ٩٥٪، ولعل ذلك يرجع إلي أن لديهم أصول وأموال تزيد قيمتها ويرتفع سعرها في ظل الغلاء، كما أن لديهم مخزون كبير من السلع، أو يقوموا بتخزين هذه السلع لحين حدوث التعويم، وبعدها يقومون برفع أسعار ما لديهم من مخزون سلعي وفقاً للأسعار الجديدة.
- جاء من لديهم مدخرات بالعملات الأجنبية في المرتبة الثانية بنسبة ٨٣,٣٪، حيث تتضاعف ثروتهم، مما يمكنهم من شراء الأصول، من عقارات أو مصانع أو سيارات، بسبب الزيادة الهائلة التي ترتبت علي تعويم العملة وانخفاضها أمام العملات الأخرى وخاصة الدولار والعملات الرئيسية
- ثم المديونون للبنوك وللجهات المالية الرسمية بنسبة ٦٢,٣٪، ولعل ذلك يرجع إلي أن التعويم يمكنهم من سداد ديونهم بأقل من قيمتها الحقيقية التي حصلوا عليها.
- وأخيراً الحكومة بنسبة ٢٠,٣٪، حيث تتخفف قيمة ديونها المحلية بشكل كبير، مما يخفف الأعباء عن الموازنة العامة للدولة.

جدول رقم (٦) رؤية أفراد العينة لأكثر الفئات تضرراً بتعويم العملة المحليه

(إستجابات متعددة)

المتغير		العينة = ٣٠٠
ك	%	
الفقراء	٢٦٠	٨٦,٦
الموظفين ومحدودي الدخل	٢٤٠	٨٠
أصحاب المدخرات بالعملات المحلية	٢١٠	٧٠

## مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- العدد الثامن عشر (الجزء الأول)

الدائنون بعملات محلية	١١٢	٣٧,٣
المستوردون	٩٧	٣٢,٣

يوضح الجدول التالي مايلي :

- أن أكثر الفئات التي تضررت من تعويم العملة المحليه المصرية هم الفقراء بنسبة ٨٦,٦ % ، حيث أن بعضهم ليس لديه دخل ثابت أو مضمون، كما أنهم لا يمتلكون أموال أو أراضي تساعدهم علي التكيف مع التضخم وارتفاع السلع.
- ثم الموظفين ومحدودي الدخل بنسبة ٨٠ %، ويرجع ذلك إلي أن رواتب الموظفين لا يمكن زيادتها بنفس القدر الحاصل في انخفاض قيمة العملة، حيث من الصعب أن تقوم الحكومة أو صاحب العمل بالقطاع الخاص علي رفع الرواتب بنسبة ٥٠% أو ١٠٠% كما يحدث حالياً في الأسعار .
- وجاء أصحاب المدخرات بالعملات المحلية في المرتبه الثالثة بنسبة ٧٠% ، حيث أن مدخراتهم نقل قيمتها الشرائية بمقدار انخفاض قيمة العملة بعد التعويم، وتتآكل مدخراتهم وخاصة إذا كانت في البنوك .
- ثم الدائنون بعملات محلية بنسبة ٣٧,٣%، حيث إن قيمة ما لديهم من ديون مستحقة لدى الغير تقل قيمتها الحقيقية بعد التعويم، فما يحصلون عليه لا يعوضهم عن القيمة الحقيقية لديونهم التي يستحقونها
- وأخيراً المستوردون بنسبة ٣٢,٣%، حيث يجدون أنفسهم أمام زيادة مرتفعة للسلع التي يريدون استيرادها، ويتضرر معهم باقي أفراد المجتمع ، حيث يضطرون لرفع أسعار سلعهم بمقدار الارتفاع في سعر العملات الأجنبية.

ثانياً - تأثير تعويم العملة المصرية علي المستوي المعيشي للشرائح الاجتماعية الحضرية :  
يتضمن ( الدخل - المأكل والملبس ، والتعليم ، والصحة )

جدول رقم (٧) يوضح مدي كفاية الدخل الشهري لسد احتياجات الشرائح الاجتماعية الحضرية من (مأكل وملبس وتعليم وصحة )

المتغير	العينة = ٣٠٠	
	ك	%
نعم	٢٧٩	٩٣
لا	٢١	٧

يشير الجدول السابق أن نسبة ٩٤% من أفراد العينة يرون أن الدخل الشهري لا يكفي لسد احتياجات الشرائح الاجتماعية المختلفة من (مأكل وملبس وتعليم وصحة ) بينما نسبة ٧% تري أن الدخل الشهري يكفي، ولعل ذلك يرجع إلي ارتفاع معدل التضخم بصورة غير مسبوقه خاصة بعد التعويم

الأخير، والحديث عن تعويم آخر، مما تسبب في زيادة أسعار السلع والخدمات الأساسية مثل الأطعمة والطاقة والملابس، والتعليم والصحة مما يؤدي بدوره إلى رفع تكاليف المعيشة. وتوضح الإحصائيات الرسمية صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة لعام والاحصاء ٢٠٢٣ (٥٥) أن مصر تستورد ٧٠٪ من القمح، و٧٠٪ من الذرة الصفراء، ٨٠٪ من الأعلاف من الخارج، وتستورد ١٠٠٪ من زيوت الطعام، و١٠٠٪ من العدس، و٨٠٪ من الفول و٦٠٪ من اللحوم الحمراء، ٢٠٪ من السكر وبالإضافة إلى كل مستلزمات الإنتاج والمواد الخام اللازمة للعديد من الصناعات الوطنية مثل الأدوية والأحذية والملابس وغيرها، وبالتالي حدوث تعويم للعملة وانخفاض لقيمة الجنيه أمام الدولار سيؤدي إلى مزيد من ارتفاع الاسعار، فالسلعة سعرها نفس الأسعار العالمية و احيانا أكثر.

جدول رقم (٨) يوضح أسباب عدم كفاية الدخل لدي الشرائح الاجتماعية الحضرية بعد تعويم

#### العملة المصريه

العينة = ٣٠٠		المتغير
ك	%	
٢٠٣	٦٧,٧	الوارد من المال أقل والصراف أكثر
٤٤	١٤,٦	الوارد من المال أقل والصراف أقل
٥٣	١٧,٧	الوارد من المال أكثر والصراف أكثر

يتضح من الجدول السابق أسباب عدم كفاية الدخل للشرائح الاجتماعية المتباينة من سكان الحضر، حيث جاء الوارد من المال أقل والصراف أكثر بنسبة ٦٧,٧٪، بينما الوارد من المال أكثر والصراف أكثر بنسبة ١٧,٧٪، وأخيراً الوارد من المال أقل والصراف أقل بنسبة ١٤,٦٪، وهذا يرجع إلي أن هؤلاء الأفراد يكون استهلاكهم أكبر من دخلهم وبالتالي مدخراتهم سالبة.

وقد أوضحت المقابلات " الارتفاع الحالي لايتمله أي دخل متوسط أو فقير أو فوق المتوسط ، أي دخل حالياً في مصر متآكل بسبب الغلاء " أقل بيت النهاردة علشان يأكل ويلبس ويتعلم محتاج ١٠ آلاف جنيه ومش يكفوا كمان لآخر الشهر "

جدول رقم (٩) يوضح مدي تأثير تعويم العملة علي سد احتياجات الشرائح الاجتماعية الحضرية من

#### الغذاء

العينة = ٣٠٠		المتغير
ك	%	
٢٦٧	٨٩	نعم
٣٣	١١	لا

يبدو من الجدول السابق أن هناك تأثير لتعويم العملة المصريه علي سد احتياجات الشرائح الاجتماعية من سكان الحضر للغذاء، حيث بلغت نسبتهم ٨٩٪، في مقابل ١١ % لم يتأثروا بتعويم العملة المصريه، ويرجع ذلك أن هناك موجة من الغلاء أصابت جميع السلع الغذائية والاستهلاكية بعد تعويم الجنيه، حيث وصل التضخم إلى معدلات قياسية لم يصل إليها منذ ٣٠ سنة وبنسبة ٤٠٪ في شهر أغسطس ٢٠٢٣.

وهذا ما أوضحتها المقابلات "غلاء أسعار الغذاء محصلش قبل كده والغذاء أصبح صعب علي الفقير والغني "دا كليو اللحمه وصل إلى ٣٠٠ جنيه ، والفراخ البيضاء ٧٠ والبلدي ١٠٠ جنيه ، والسماك البلطي وصل ٩٠ جنيه للكيلو حتى الخضار ارتفع سعره والبطاطس التي كانت أرخص حاجة في السوق وصل سعر الكيلو الي ١٥ جنيه والطماطم الي ١٥ جنيها وكل حاجة ارتفعت بشكل مبالغ فيه "

جدول رقم (١٠) يوضح كيفية سد احتياجات الشرائح الاجتماعية الحضريه من الملابس في ظل سياسة تعويم الجنيه.

العينة = ٣٠٠		المتغير
ك	%	
١٢٨	٤٢,٧	الشراء في فترة الخصومات
٥٠	١٦,٦	الشراء من الأماكن الرخيصة
٧٧	٢٥,٧	الشراء في المواسم والأعياد
٤٥	١٥	توفير بعض الأموال الخاصة بالمأكل وشراء الملابس للأولاد فقط

يتضح من الجدول السابق أن العديد من الأفراد يشترون الملابس في فترة الخصومات حيث جاءت بنسبة ٤٢,٧٪، يليه الشراء في الأعياد بنسبة ٢٥٪، ثم الشراء من الأماكن الرخيصة بنسبة ١٦,٦٪، وأخيراً توفير بعض الأموال الخاصة بالمأكل وشراء الملابس للأولاد فقط بنسبة ١٥٪، وهو ما يشير إلي إرتفاع اسعار الملابس بنسبة كبيرة حيث أن غالبية الملابس الموجودة في الأسواق مستوردة من الخارج بسعر مرتفع، بالإضافة إلي عدم وجود سعر ثابت للعملة كل يوم وبالتالي تنتظر العديد من الأسر فترة الاوكازيون أو تشتري من لأماكن الرخيصة، وبالتالي شكّل التعويم ضغط علي الشرائح الاجتماعية المختلفه وبالتالي العديد من الأسر مضطره إلي التخلي عن بعض السلع أوالخدمات من المأكل والملبس والمشرب بحيث تدخل بعض هذه الاحتياجات في قائمة الرفاهية بالنسبة للعديد من الشرائح الاجتماعية . "

وهذا ما أوضحته المقابلات " بنشترى في آخر الصيف وآخر الشتاء لحد ما الأسعار تنقل " في محلات لبس مستورد باله ورخيص منتشره في الزقازيق بنشترى منها "

جدول (١١) يوضح مدى الاهتمام بالصحة في ظل سياسة تعويم العملة

العينة = ٣٠٠		المتغير
ك	%	
٢٢٦	٧٥,٤ %	نعم
٧٤	٢٤,٦	لا

تظهر بيانات الجدول السابق عدم الاهتمام بالصحة في ظل سياسة تعويم الجنيه حيث جاءت الإجابة بنعم بنسبة ٧٥,٤%، بينما لا بنسبة ٢٤,٦%، وهو ما يعني أن إرتفاع الأسعار انعكس علي الاهتمام بالصحة "

وتتفق هذه النتيجة مع ( دراسة سعاد إبراهيم العزازي وآخرون عام ٢٠١٨ ) حيث أن التأثير السلبي لتحرير سعر الصرف يؤثر علي الصحة الجسديه والنفسيه للفرد؛ إذا أن الحالة النفسية والعزلة التي يعانها كثير من الأفراد ناتجة عن عدم القدره علي توفير الاحتياجات الضرورية والتي قد تكون سبباً للإصابة بكثير من الأمراض وحالة الإعياء البدني، ولعل من أهم مظاهرها : ارتفاع ضغط الدم والتوتر الدائم والانفعال والعصبية الزائدة، وأمراض القلب، إضافة إلي سوء التغذية أو اكتساب عادات تغذية سيئة وغير صحية .

جدول رقم (١٢) يوضح تأثير تعويم العملة علي طرق العلاج بالنسبة للشرائح الاجتماعية الحضرية (إستجابات متعددة)

العينة = ٣٠٠		المتغير
ك	%	
١٢٥	٤١,٦	اللجوء للوصفات الشعبية والجلوس في المنزل
١٠١	٣٣,٦	الذهاب للطبيب
١٤٢	٤٧,٣	الذهاب للصيدلية
٧٥	٢٥	المستشفى الحكومي
٤٥	١٥	المستشفى الخاص
٧٩	٢٦,٣	التأمين الصحي

يتضح من الجدول السابق مدي تأثير تعويم العملة علي طرق العلاج بالنسبة للشرائح الاجتماعية المختلفة من سكان الحضر، حيث جاء الذهاب للصيدلية بنسبة ٣٣,٦٪، يليه اللجوء للوصفات الشعبية والجلوس في المنزل بنسبة ٤١,٦٪، ثم الذهاب إلي الطبيب بنسبة ٣٣,٦٪، والذهاب للتأمين الصحي بنسبة ٢٦,٣٪، يليه الذهاب إلي المستشفى الحكومي بنسبة ٢٥٪، وأخيراً المستشفى الخاص بنسبة ١٥٪، ولعل ذلك يرجع إلي غلاء الكشوفات الطبيه والمستشفيات الخاصة التي تحمل المريض تكلفة غلاء الأسعار من أجهزة وإيجار وكهرباء وماء، مما يعجز العديد من الشرائح عن تحمل هذه التكلفة فيلجأ إلي الصيدلي أو وسائل أخرى في المنزل لعلاج نفسه أو أحد أفراد أسرته.

جدول (١٣) يوضح تأثير تعويم العملة علي التعليم للشرائح الاجتماعية الحضرية

العينة = ٣٠٠		المتغير
ك	٪	
٥١	٢١,٢	النقل من المدارس الخاصة إلي الحكومية
٧٩	٣٣	الاقتصار علي الدروس الخصوصية
٤٣	١٧,٩	عدم شراء الكتب والملازم الخاصة
٦٧	٢٧,٩	توفير نفقات الطعام لتعليم الأبناء

يتضح من الجدول السابق أن العديد من الشرائح الاجتماعية تقتصر علي الدروس الخصوصية وعدم الذهاب إلي المدارس بنسبة ٣٣٪، ويرجع ذلك إلي سوء الخدمات التعليمية المجانية وتدني مستوياتها، يليها النقل من المدارس الخاصة إلي الحكومية بنسبة ٢١,٢٪، ثم عدم شراء الكتب والملازم الخاصة بنسبة ١٧,٩٪ حيث أن هناك زيادة في أسعار الكتب الخارجية لطلاب المراحل التعليمية المختلفة بنسبة ٤٠٪ (وفقاً لأحصائيات الغرف التجارية في شهر أغسطس ٢٠٢٣)<sup>(٥٦)</sup> بسبب التضخم وإرتفاع في الطباعة والورق والحبر بسبب عدم وجود كميات تغطي احتياجات السوق، وارتفاع أسعار الشحن والنقل وارتفاع أجور العاملين والكهرباء، والزيادة في أسعار الأدوات المدرسية بنسبة ١٠٠٪، عن العام الماضي حيث أن الكشكول بـ ٢٠ والبراية بـ ١٠ والآلة الحاسبة ٢٠٠ جنيه، وأخيراً توفير نفقات الطعام لتعليم الأبناء بنسبة ٢٧,٩٪.

وهذا ما أوضحته المقابلات " نجيب منين الفلوس لكل الكتب الخارجية وعندنا أبناء في مراحل دراسيه مختلفه، والكتاب المدرسي مش فيه شرح ولا أسئلة والمدرس الخصوصي بيطلبه علشان بيعتمد عليه في الاسئلة "



رابعاً : تأثير تعويم العملة علي العلاقات الأسرية والاجتماعية للشرائح الاجتماعية الحضرية :  
جدول (١٤) يوضح تأثير تعويم العملة المصريه علي العلاقات الأسرية للشرائح الاجتماعية الحضرية  
(إستجابات متعددة)

العينة = ٣٠٠		المتغير
ك	%	
٢٠٥	٦٨,٣	تفاقم الخلافات الزوجية
٩٨	٣٢,٦	حدوث خلافات بين الآباء والابناء
٦٥	٢١,٦	نزول الزوجة إلي سوق العمل
٨	٢,٦	حدوث الطلاق
٥٩	١٩,٦	زيادة التوافق الأسري للخروج من الأزمة الماليه الحالية

يظهر الجدول السابق تأثير تعويم العملة المصريه علي العلاقات الأسرية للشرائح الاجتماعية من سكان الحضر، حيث جاء تفاقم الخلافات الزوجية بنسبة ٦٨,٣%، ثم حدوث خلافات بين الآباء والابناء بنسبة ٣٢,٦%، ونزول الزوجة إلي سوق العمل بنسبة ٢١,٦%، ثم زيادة التوافق الأسري للخروج من الأزمة الماليه الحالية بنسبة ١٩,٦%، وأخيراً الطلاق بنسبة ٢,٦%، ولعل ذلك يرجع إلي الضغوط الاقتصادية التي تواجه الأسرة في ظل الارتفاع المستمر للأسعار وغلاء المعيشة مما ينذر بتراجع الاستقرار العاطفي ووقوع العنف بين الزوجين أو حدوث خلاف بين الآباء والابناء .

وهذا ما أوضحته المقابلات " مصروف البيت مش مكفيني و كل ما بطلب فلوس من جوزي يقولي منين، فيحصلني نوع من التوتر لأنني عايزه احتياجات ضرورية لأسرتي و دائماً في خلاف مابيننا، ومشاكلنا بدأت تتسع، وبدأت ألبأ إلي اهلي لمساعدتي في توفير بعض الاحتياجات لأسرتي " أنا دائماً في خلاف مع ولادي عايزين يطلبوا واحنا ننفذ كل طلباتهم مش حاسين بالغلاء والظروف الصعبة اللي احنا فيها ، و دائماً يتهمونا بالتقصير في كل شي، ويقارنوا أنفسهم بأصحابهم وعاشن أراي وبيأخدوا مصروف كام "

جدول رقم (١٥) يوضح تأثير تعويم العملة علي العلاقات الاجتماعية للشرائح الاجتماعية الحضرية (إستجابات متعددة)

العينة = ٣٠٠		المتغير
ك	%	
١٥١	٥٠,٣	العزلة داخل المنزل واللجوء إلي وسائل التواصل الاجتماعي

## مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- العدد الثامن عشر (الجزء الأول)

٤٣,٦	١٣١	زيادة معدلات القلق والتوتر والخوف من المستقبل
٢٢	٦٦	القرب من الناس
١٦	٤٨	الاعتماد المتبادل

يتضح من بيانات الجدول السابق مايلي تأثير تعويم العملة المحلية المصرية علي العلاقات الاجتماعية حيث جاء في المرتبة الأولى العزلة داخل المنزل واللجوء إلي وسائل التواصل الاجتماعي بنسبة ٥٠.٣٪، ثم زيادة معدلات القلق والتوتر والخوف من المستقبل بنسبة ٤٣,٦٪، يليه القرب من الناس بنسبة ٢٢٪، وأخيراً الاعتماد المتبادل بنسبة ١٦٪، ويرجع ذلك إلي ارتفاع الأسعار والأخبار المتداولة بشأن إنهيار الجنية المصري جعلت الأفراد تلجأ إلي العزلة والهروب من الواقع وتلجأ إلي وسائل التواصل الاجتماعي التي تعتبر حالياً متنفس وملجأ للكثير من الشرائح الاجتماعية للهروب من الأزمة الاقتصادية الحالية .

وتتفق نتائج الاستمارة مع المقابلات التي أوضحت " أعبر عن ضيقي من الغلاء في مواقع التواصل الاجتماعي " خايف من التعويم اللي حا يحصل ثاني وعلي ولادي اللي لسه مكملوش تعليمهم " عامل شهادة ادخار في البنك وخايف أن البنوك تفلس ومش هقدر أعيش أنا وولادي " خايفه من بكره حاجهز بناتي بيه دا احنا يادوب عايشين "

جدول رقم (١٦) يوضح تأثير تعويم العملة علي العلاقات القرابية للشرائح الاجتماعية الحضرية (إستجابات متعددة)

العينة = ٣٠٠		المتغير
ك	٪	
١٩٩	٦٦,٣	قلة الزيارات المنزلية
١١٦	٣٨,٦	الإقتصار علي العلاقات مع الاقارب من الدرجة الأولى فقط
١٣١	٤٣,٦	المقابلة في المناسبات العائلية
٨٦	٢٨,٦	المساندة بين الاقارب
٦	٢	عمل صندوق تكافل عائلي

تسفر بيانات الجدول السابق عن تأثير تعويم العملة المصرية علي العلاقات القرابية حيث جاء قلة الزيارات المنزلية بنسبة ٦٦,٣٪، ثم المقابلة في المناسبات العائلية بنسبة ٤٣,٦٪، يليه الإقتصار علي العلاقات مع الاقارب من الدرجة الأولى فقط بنسبة ٣٨,٦٪، ثم المساندة بين الاقارب ٢٨,٦٪، وأخيراً عمل صندوق تكافل عائلي ، ويرجع ذلك إلي أن غلاء المعيشة أصبح يمثل ثقلًا علي

العديد من الشرائح الاجتماعية وبدأت تقل الزيارات المنزلية وتقتصر علي المناسبات العائلية أو الأقارب من الدرجة الأولى .

كمانتج عن تعويم العملة العديد من التغيرات الثقافية، وقد أوضحتها المقابلات فيمايلي انتشار لبس المشغولات الذهبية للنساء كنوع من الادخار، التغير في أفكار الاحتفالات والأفراح والمناسبات لتقليل تكلفتها، انتشار ثقافة شراء الملابس والأدوات المستخدمة، عدم الالتزام ببعض الممارسات والعادات الدينية (الأضحية)، التغير في بعض متطلبات الزواج للتخفيف من أعباءها على الشباب.

**المحور الخامس : الإجراءات التي تتبعها الشرائح الاجتماعية الحضرية للتعامل مع الآثار الناتجة عن تعويم العملة المصرية :**

جدول رقم (١٧) يوضح الإجراءات التي تتبعها الشرائح الاجتماعية الحضرية للتعامل مع

الآثار الناتجة عن تعويم العملة المصرية (إستجابات متعددة)

العينة = ٣٠٠		التغير
ك	%	
١٧٠	٥٦,٦	الاقتصار علي السلع الضرورية
١٠٣	٣٤,٣	الاستغناء واستبدال السلع الغالية بسلع منخفضة
٩٩	٣٣	انتظار العروض التسويقية
٤٦	١٥,٣	ترشيد الإنفاق والإستهلاك
٨٠	٢٦,٦	الطبخ مرة واحدة أو مرتين في الاسبوع
٩٠	٣٠	الاعتماد علي اللحوم والطيور المجمده
٣٩	١٣	الاعتماد الرئيسي علي البقوليات وعدم تناول اللحوم

يشير الجدول السابق إلي الإجراءات التي تتبعها الشرائح الاجتماعية الحضرية للتعامل مع الآثار الناتجة عن تعويم العملة المحلية المصرية حيث جاء الاقتصار علي السلع الضرورية بنسبة ٥٦,٦% ، ثم الاستغناء واستبدال السلع الغالية بسلع منخفضة بنسبة ٣٤,٣%، يليها انتظار العروض التسويقية بنسبة ٣٣%، وجاء الاعتماد علي اللحوم والطيور المجمده بنسبة ٣٠%، ثم الطبخ مرة واحدة أو مرتين في الأسبوع بنسبة ٢٦,٦%، وأخيراً الاعتماد الرئيسي علي البقوليات وعدم تناول اللحوم بنسبة ١٣%، ويشير ذلك إلي أن تعويم الجنيه المصري كان له أثر سلبي علي جميع الشرائح الاجتماعية التي لجأت إلي ثقافة الإستغناء والتقليص والتقليل والاستبدال في الإحتياجات الأساسية،

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- العدد الثامن عشر (الجزء الأول)

كي تحاول الإستمرار والتأقلم مع إرتفاع الأسعار المستمر، ومحاولة العيش بكرامة دون اللجوء إلي الاستدانة.

جدول رقم (١٨) يوضح رأي الشرائح الاجتماعية الحضرية في الإجراءات التي تتخذها الدولة لمواجهة الآثار السلبية الناتجة عن تعويم العملة المصرية

العينة = ٣٠٠		المتغير
ك	%	
١١٤	٣٨%	إجراء جيد
١٨٦	٦٢%	إجراء ضعيف وغير كافي

تظهر بيانات الجدول السابق مايلي :

أن نسبة ٦٢٪، تري أن الإجراءات التي تتخذها الدولة لمواجهة الآثار السلبية الناتجة عن تعويم العملة المصرية ضعيفة وغير كافية، وذلك بسبب الإرتفاع المستمر في أسعار السلع الغذائية وارتفاع نسبة الفقراء ومحدودي الدخل ، وتوضح الحالات " وهي ٣٠٠ جنيه تكفي لمواجهة غلاء المعيشة دا احنا عايزين علاوة تتماشى مع زيادة الأسعار "

بينما نسبة ٣٨٪ تري أن الإجراءات التي تتخذها الدولة لمواجهة الآثار السلبية الناتجة عن تعويم العملة المصرية جيدة لأن الدولة تساعد محدوي الدخل والفقراء، وتقدم المنح للعاملين وأصحاب المعاشات لمواجهة التضخم وغلاء المعيشة.

جدول رقم (١٩) يوضح مدي التخطيط للمستقبل من قبل الشرائح الاجتماعية من سكان الحضر في ظل سياسية تعويم العملة المصرية

العينة = ٣٠٠		المتغير
ك	%	
٨٢	٢٧,٣%	نعم
٢١٨	٧٢,٧%	لا

يتضح من الجدول السابق أن نسبة ٢٧,٣٪ لا تخطط للمستقبل في ظل سياسة تعويم العملة المحلية المصرية، وذلك بسبب قلة الامكانيات المادية كما أن الغلاء الحالي لايساعد العديد من الأفراد علي سد احتياجاتهم الأساسية ولايوجد لديهم مصادر متعددة للدخل وقدرة علي الإستثمار والحفاظ علي جزء من مدخراتهم للمستقبل، بينما نسبة ٢٧,٣٪، تخطط للمستقبل.

جدول رقم (٢٠) يوضح الإجراءات التي تتبعها الشرائح الاجتماعية الحضرية للحفاظ علي مداخراتهم (إستجابات متعددة)

العينة = ٨٢		المتغير
ك	%	
٧٠	٨٥,٣	شراء الذهب
٢٠	٢٤,٣	شراء أراضي وعقارات
٦٩	٨٤	شراء شهادات استثمار
٨	٩,٧	شراء الدولارات
١	١,٢	الإستثمار في الأسهم
١٣	١٦	تنويع المحفظة الإستثمارية
٣	٣,٦	عمل مشروع تجاري

يوضح الجدول السابق الإجراءات التي تتبعها الشرائح الاجتماعية من سكان الحضر للحفاظ علي مداخراتهم حيث جاء في المرتبة الأولى شراء الذهب بنسبة ٨٥,٣٪، حيث تزيد قيمته بمرور الوقت ويرتفع بصورة كبيرة تعوض التضخم الناتج عن تعويم العملة، يليها شراء شهادات استثمار بنسبة ٨٤٪، وذلك لأنها توفر عوائد مضمونة على المدى القصير والطويل للأفراد، ثم شراء أراضي وعقارات بنسبة ٢٤,٣٪، حيث يمكن استثمارها والحصول علي عائد منها، وجاء تنويع المحفظة الإستثمارية بنسبة ١٦٪، حيث يساعد ذلك على تحقيق عوائد متوازنة من كل ماسبق وتحمل المخاطر الاقتصادية المختلفة التي قد تصيب أي إجراء من الإجراءات السابقة، ثم شراء الدولارات بنسبة ٩,٧٪، ويرجع ذلك إلي أن أغلب السلع الموجودة في المجتمع مرتبطة بالدولار، كما أنه يصاحب تعويم العملة زيادة كبيرة في سعر الدولار، وأخيراً عمل مشروع وتحقيق أرباح بنسبة ٣,٦٪.

(وتوضح التقارير الدولية <https://arabic.rt.com/business>) أن المصريون اشتروا ذهب بحوالي ( ٩٨٦.٦ مليون دولار أي ما يعادل ٣٠.٥ مليار جنيه ) خلال الربع الأول من العام ٢٠٢٣، واحتلت مصر المركز السابع في قائمة الدول الأعلى إقبالا على شراء الذهب، والمركز الأول علي مستوي الدول العربية.

وهذا ما أوضحته المقابلات " الذهب زينة وخزينة، الذهب عملة ربانيه عمرها ما بتخسر أبداً، حافظ قيمته على مدى الزمن ويمكن ابيعه لو احتجته في أي وقت، هو الملاذ الآمن اللي حايفظ

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- العدد الثامن عشر (الجزء الأول)

فلوسنا من التضخم وإرتفاع الأسعار "بعيش من عائد الشهادة البنكيه أنا وولادي" يشتري دولار هو العملة الوحيدة المغطاة بالذهب وكل يوم بتزيد وعمرها ماقلت وكل حاجه مرتبطه بالدولار الذهب والأجهزة الكهربائية والعريبات والسلع الغذائية "

المحور السادس : الرؤية المجتمعية للحد من الآثار الناتجة عن تعويم العملة المحليه علي المجتمع المصري.

جدول رقم (٢١) الرؤية المجتمعية للحد من الآثار الناتجة عن تعويم العملة علي السكان في المجتمع المصري (إستجابات متعددة)

العينة = ٣٠٠		المتغير
ك	%	
٢٤٥	٨١,٦	زيادة المرتبات بما يتناسب مع أسعار السلع والخدمات
٢٢٥	٧٥	وجود رقابة شديدة علي الأسواق
١٦٣	٥٤,٣	زيادة المنافذ التي تبيع السلع المنخفضة
١٤٥	٤٨,٣	دعم واهتمام الدولة بالتعليم الحكومي والخاص
١٣٢	٤٤	تحسين جودة المستشفيات الحكومية
٢٣١	٧٧	تقليل أسعار الخدمات الأساسية (الكهرباء -الغاز - المياه)
٩٧	٣٢,٣	تقليل الفوائد علي القروض
٥٢	١٧,٣	تعزيز دور القطاع الخاص وتوطين الصناعة

يتضح من الجدول السابق أن هناك العديد من المقترحات للحد من الآثار الناتجة عن تعويم العملة علي السكان في المجتمع المصري ، ومن أهم هذه المقترحات هو زيادة المرتبات بما يتناسب مع أسعار السلع والخدمات، وذلك لمواجهة غلاء المعيشة وجاء بنسبة ٨١,٦٪، ثم وجود رقابة شديدة علي الأسواق وذلك لمواجهة جشع التجار وانفلات أسعار السلع الغذائية في الأسواق التجارية بنسبة ٧٥٪، وجاء تقليل أسعار الخدمات الأساسية (الكهرباء -الغاز - المياه) بنسبة ٧٧٪، يليها زيادة المنافذ التي تبيع السلع المنخفضة بنسبة ٥٤,٣٪، ثم دعم واهتمام الدولة بالتعليم الحكومي والخاص، وذلك لإرتفاع تكلفة الخدمات التعليمية سواء كان تعليم عام أو خاص بنسبة ٤٨,٣٪، وجاء تحسين جودة المستشفيات الحكومية، وذلك لتوفير الرعاية الصحية الأدميه للفقراء وذوي الدخل المحدودة بنسبة ٤٤٪، ثم تقليل الفوائد علي القروض بنسبة ٣٢,٣٪، وذلك لإقامة مشروعات الصغيرة يستطيع الأفراد من خلالها تحسين الدخل ومواجهة غلا المعيشة ، وأخيراً

زيادة تعزيز دور القطاع الخاص وتوطين الصناعة بنسبة ١٧,٣٪ ، وذلك من خلال تشجيع القطاع الخاص على المشاركة مع القطاع العام في حل المشكلات الناتجة عن تعويم العملة المحليه المصريه من خلال جذب وتنشيط الاستثمارات الوطنية، والإقليمية، والأجنبية، وذلك لتعزيز النمو الاقتصادي في الدولة، وتوفير فرص عمل جديدة، والتخفيف من وطأة الإنفاق والتمويل الحكومي، والمشاركة في حل المخاطر الحاليه التي يتعرض لها المجتمع المصري .

## ثاني عشر - نتائج الدراسة :

١. أن تعويم العملة هي سياسه نقدية تنتهجها الحكومة المصرية منذ أكثر من أربعين عاماً ولم تؤتي ثمارها حتي الآن، وذلك لعدم وجود زيادة في الإنتاج المحلي، كما أن معظم واردات المجتمع المصري ضرورية لايمكن الإستغناء عنها، ومن ثم أصبحت هذه السياسه أداة لتخلف الاقتصاد المصري، ومعاناته من العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، والتي تمثلت في ارتفاع معدلات التضخم والفقر وشعور قطاع ليس بالقليل من المجتمع المصري بالعوز والحرمان من التعليم والصحة والمستوي المعيشي الملائم، ويمكن تفسير ذلك في ضوء النظرية البنائية الوظيفية حيث أنها سياسة نقدية متكرره في النظام الاقتصادي المصري منذ السبعينيات وحتى الآن ، يتم تطبيقها بضغوط من قبل صندوق النقد الدولي، مما أوصل مصر حالياً إلي مأزق خطير اقتصاديا واجتماعياً، حيث ارتفعت الأسعار بشكل جنوني، مما أحدث خلل علي الأنظمة الاخرى كالنظام الاقتصادي والصحي والاجتماعي والثقافي

٢. تعددت رؤية الشرائح الاجتماعية الحضرية حول " قضية تعويم الجنيه "، حيث يري البعض أنها أحد الإجراءات والشروط التي يجب علي الدولة المصريه تنفيذها قبل أخذ القروض، ومنهم من يري أنها سياسه فرضتها الضغوط المالية التي تواجه الحكومة المصريه والبنك المركزي في ظل تداعيات الحرب الروسية علي أوكرانيا والتي عمقت التضخم العالمي والمحلي، كما يري البعض أنها سياسه يمكن أن تقضي على ظاهر "الدولرة"، أي اتجاه المواطنين للاحتفاظ بالدولار، أو السعي لشراء الدولار دون الحاجة، ولكن غرضهم الرئيسي هو الحفاظ على مدخراتهم، أو المضاربة على سعره، للحصول على أرباح، كما أن التعويم يفيد المستثمر الأجنبي للدخول لمصر ويقضي علي السوق السوداء المنتشرة حالياً في أوساط المجتمع المصري، ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية النسق الرأسمالي العالمي، حيث يمكن اعتبار تعويم العملة شرط من الشروط التي تملئها القوي الرأسمالية العالمية المتمثلة في المؤسسات الدولية " صندوق النقد الدولي " والذي تقترض منها الحكومة المصرية كمالأخير لسد العجز المالي لديها أثناء الإزمات التي يتعرض لها الاقتصاد القومي، وتفرض هذه المنظمة الرأسمالية تعويم العملة المصرية كشرط أساسي للحصول علي القرض، حيث أدي ذلك إلي

تعويم العملة المحلية أكثر من مره، وفي فترات زمنيته قصيرة، مما تسبب في مزيد من الصعوبات الحياتية للشرائح الاجتماعية المختلفة من سكان الحضر .

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة فنسنت بودارت (Bodart, Vincent ، ٢٠٢٣) والتي توصلت إلي أن العديد من هذه الدول النامية ومن ضمنها مصر قد تعرضت لأزمات سياسية واقتصادية أدت إلي تعويم العملة ، الأمر الذي جعلها تلجأ إلي الإستدانة من صندوق النقد الدولي الذي فرض عليها برنامج للإصلاح الاقتصادي لايراعي الفئات المختلفه من الفقراء ومحدودي الدخل ومتوسطي الدخل .

٣. أوضحت الشرائح الاجتماعية الحضرية علي تعدد الآثار السلبية لتعويم العملة المحلية علي المجتمع المصري خلال عام ٢٠٢٣، ومنها ارتفاع التضخم إلي معدلات قياسية لم يصل إليها منذ ٣٠ عاماً وبنسبة ٤٠٪ في شهر أغسطس ٢٠٢٣، وارتفاع الديون الداخلية والخارجية، وزيادة الأسعار المحلية بشكل يومي، وعدم توفر الدولار في البنوك ، وانتشار السوق السوداء في مصر لكل السلع الأساسية والكماليه، وانخفاض التصنيف الائتماني لمصر، ولجوء الحكومة إلي صندوق النقد للحصول علي قرض مرة أخرى ، وطلب ودائع وقروض من دول عربية مثل السعودية وقطر والإمارات، والتوقع بحدوث تعويم آخر .

ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية النسق الرأسمالي العالمي في أن انفتاح مصر بالسوق العالمي الذي تحتكره الدول المتقدمة جعل الاقتصاد المصري أكثر تأثراً بأي أزمة اقتصادية حيث أن تداعيات جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية أدت إلي تفاقم معدلات التضخم، كما أن اعتماد مصر بصورة أساسية علي استيراد المنتجات الغذائية من الخارج، حيث نجد أن مصر تعتبر أكبر مستورد للقمح عالمياً حيث تستورد أكثر من ٨٠ % من احتياجاتها من روسيا وأوكرانيا، كما أنها تعتمد علي الاستيراد بشكل كبير وفي أغلب منتجاتها، وهو الذي أدى إلي اتجاه الدولة إلي صندوق النقد الدولي للحصول علي قروض والذي اشترط فيها تعويم العملة المصرية .

ويتفق ذلك مع (دراسة Bodart, Vincent فنسنت بودارت عام ٢٠٢٣) حيث وضع شروط للدول الناميه قبل تعويم عملتها وكان من أهم تلك الشروط أن يكون هناك زيادة في الإنتاج المحلي، و أن يكون هناك تصدير بقدر كافي بحيث يستجيب للإرتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات، ولا بد أن يكون هناك استقرار في المستوي العام للأسعار المحلية، وفي حالة لم تتوافر هذه الشروط السالفة الذكر في الدول الناميه التي لا تملك جهاز انتاجي فعال ومعظم وارداتها ضرورية لايمكن الاستغناء عنها، فإنها تكون أداة لتخلف الاقتصاد ودخوله في دوامة من المشاكل الاقتصادية و الأفضل في هذه الحالة عدم اللجوء إليه.



٤. أن من أكثر الفئات الاجتماعية التي استفادت من تعويم العملة المصريه هم الأغنياء والتجار ورجال الأعمال، حيث أن لديهم أصول وأموال تزيد قيمتها ويرتفع سعرها في ظل الغلاء، كما أن لديهم مخزون كبير من السلع، أو يقوموا بتخزين السلع لحين حدوث التعويم، وبعدها يقومون برفع أسعار ما لديهم من مخزون سلعي وفقاً للأسعار الجديدة، ثم الأفراد الذين يملكون مدخرات بالعملات الأجنبية؛ حيث تتضاعف ثروتهم، مما يمكنهم من شراء الأصول، من عقارات أو مصانع أو سيارات، بسبب الزيادة الهائلة التي ترتبت علي تعويم العملة وانخفاضها أمام العملات الأخرى وخاصة الدولار والعملات الرئيسية، ثم المديونون للبنوك والجهات المالية الرسمية بحيث أن التعويم يمكنهم من سداد ديونهم بأقل من قيمتها الحقيقية التي حصلوا عليها.

٥. تضررت العديد من الفئات الاجتماعية بتعويم العملة المصرية، واهمها الفقراء حيث أن بعضهم ليس لديه دخل ثابت أو مضمون، كما أنهم لا يملكون أموال أو أراضي تساعدهم علي التكيف مع التضخم وارتفاع السلع، ثم الموظفين ومحدودي الدخل، حيث أن رواتبهم لا يمكن زيادتها بنفس القدر الحاصل في انخفاض قيمة العملة الحاليه، وتضرر أصحاب المدخرات بالعملات المحلية حيث أن مدخراتهم تقل قيمتها الشرائية بمقدار انخفاض قيمة العملة بعد التعويم، وتتآكل مدخراتهم وخاصة إذا كانت في البنوك، وكذلك الدائنون بعملات محلية ، حيث أن قيمة ما لديهم من ديون مستحقة لدى الغير تقل قيمتها الحقيقية بعد التعويم، فما يحصلون عليه لا يعوضهم عن القيمة الحقيقية لديونهم التي يستحقونها، والمستوردون أيضاً، حيث يجدون أنفسهم أمام زيادة مرتفعة للسلع التي يريدون استيرادها، ويتضرر معهم باقي أفراد المجتمع ، حيث يضطرون لرفع أسعار سلعهم بمقدار الارتفاع في سعر العملات الأجنبية بالسوق السوداء .

ويمكن تفسير ذلك في ضوء ما أوضحته نظرية الحرمان النسبي حيث أن فئة الفقراء ومحدودي الدخل ومتوسطي الدخل هي التي تعاني من أوجه متعددة من الحرمان ويزداد الأمر سوءا في ظل انخفاض قيمة العملة ومعدلات التضخم العالية التي تؤدي إلي الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات، وذلك لعدم امتلاكهم أدوات احترازية لمواجهة التضخم وارتفاع المستوي العام في الأسعار

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (محمد ، هند مرسي ، ٢٠٢١) حيث قسمت الفئات في المجتمع من حيث الدخل إلي : فئة المستثمرين، وفئة المنظمين وأصحاب الاعمال الحرة ، وفئة العمال الذين يحصلون على الأجور والمرتبات الثابتة، حيث أثر ارتفاع الأسعار سلباً على كلاً من المستهلكين والدائنين وأصحاب الأجوار، الذين ستخفيض دخولهم الحقيقية نتيجة

للتضخم، في حين أن أصحاب الأعمال الحرة والمنظمين سيستفيدون من ارتفاع الاسعار، نتيجة لقدرتهم العالية على زيادة دخولهم بنسب أكبر من نسب التضخم، مما يعنى ارتفاع دخولهم الحقيقية. وهذا سيؤدى إلى إعادة توزيع الدخل في غير صالح أصحاب الدخل المحدودة والمتوسطة .

٦. أثر تعويم العملة المصرية علي المستوي المعيشي للعديد من الشرائح الاجتماعية من سكان الحضر، حيث تسبب في زيادة أسعار السلع والخدمات الأساسية مثل الأطعمة والطاقة والملابس، والتعليم والصحة، وتسبب في عدم كفاية الدخل لتلبية احتياجات الأفراد الأساسية، وأصبح الوارد من المال أقل والصرف أكثر.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية الحرمان النسبي حيث أن التعويم ساهم في إنخفاض الدخل الحقيقي لأصحاب الدخل المحدودة والثابتة والمتوسطة، وذلك بسبب انخفاض القيمة الحقيقية للأجور التي يحصلون عليها بسبب ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود، مما أدى إلي وقوع الشرائح الاجتماعية من محدودي ومتوسطي الدخل في حالة من العجز والحرمان، فلم يعد رب الأسرة قادراً علي تلبية احتياجات أفراد الأسرة المختلفة، سواء أكانت هذه الاحتياجات من الطعام أو الشراب أو الملابس أو التعليم، وهو ما دفع الدولة إلي زيادة أجورهم النقدية لتعويض الارتفاع في الأسعار وصرف منحة غلاء المعيشة، وتسبب ارتفاع أجور العاملين في الدولة إلي زيادة جديدة في الأسعار و في تكاليف المعيشة، وأدى ذلك إلي ارتفاع معدلات التضخم أكثر، وحدث تسارع ما بين الأجور والأسعار وساهم في انتشار التضخم الجامح في المجتمع المصري والذي تصل فيها الزيادات في الأسعار إلي أرقام فلكية، بحيث تصبح النقود بلا قيمة تقريباً.

٧. أثر تعويم العملة المصرية علي الحالة الصحية و النفسية للعديد من الشرائح الاجتماعية المتباينة، حيث أن عدم قدره علي توفير الاحتياجات الضرورية كانت سبباً في إصابتهم بالعديد من الأمراض ، ولعل من أهم مظاهرها : ارتفاع ضغط الدم والتوتر الدائم والإنفعال والعصبية الزائدة، وأمراض القلب، كما أثر أيضاً علي طرق العلاج فأصبح العديد من الأفراد يلجأون إلي الصيدلي أو وسائل أخري في المنزل لعلاج نفسه أو أحد أفراد أسرته، بسبب تدني مستوي الخدمة في المستشفيات الحكومية وغلاء الكشوفات الطبيه والمستشفيات الخاصة التي تحمل المريض تكلفة غلاء الأسعار من أجهزة وإيجار وكهرباء وماء، مما يعجز العديد من الشرائح عن تحمل هذه التكلفة.

٨. عانت العديد من الشرائح الاجتماعية الحضرية في ظل سياسة تعويم العملة من ارتفاع تكاليف التعليم والخدمات التعليمية وخاصة من لديهم طلاب في مراحل دراسية مختلفة، حيث أن هناك زيادة في أسعار الكتب الخارجية لطلاب المراحل التعليمية المختلفة في شهر أغسطس ٢٠٢٣

بنسبة ٤٠%، وذلك بسبب التضخم وارتفاع في أسعار الطباعة والورق والحبر، وذلك لعدم وجود كميات تغطي احتياجات السوق، وارتفاع أسعار الشحن والنقل وارتفاع أجور العاملين والكهرباء، وزيادة في أسعار الأدوات المدرسية بنسبة ١٠٠٪. ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية الحرمان النسبي حيث أن العديد من الشرائح الاجتماعية الحضرية ضحت واستغنت عن الكثير من المتطلبات المعيشية المهمة في مقابل تعليم أبنائها.

٩. أثر تعويم العملة المصرية علي العلاقات الأسرية والاجتماعية للشرائح الاجتماعية الحضرية، حيث تفاقمت الخلافات الزوجية، وحدثت خلافات بين الآباء والأبناء، ولجأ العديد من الأفراد إلي العزلة داخل المنزل واللجوء إلي وسائل التواصل الاجتماعي، وازدادت معدلات القلق والتوتر والخوف من المستقبل، وقلت الزيارات المنزلية واقتصرت علي العلاقات مع الأقارب من الدرجة الأولى فقط، أو المقابلة في المناسبات العائلية، وذلك بسبب الضغوط الاقتصادية التي تواجه الأسرة في ظل الارتفاع المستمر للأسعار وغلاء المعيشة مما يندرج بتراجع وضعف العلاقات الأسرية والاجتماعية، كما نتج عنه العديد من التغيرات الثقافية منها انتشار لبس المشغولات الذهبية للنساء كنوع من الادخار، التغيير في أفكار الاحتفالات والأفراح والمناسبات لتقليل تكلفتها، انتشار ثقافة شراء الملابس والأدوات المستخدمة، عدم الالتزام ببعض الممارسات والعادات الدينية (الأضحية)، التغيير في بعض متطلبات الزواج للتخفيف من أعباءها على الشباب.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية الحرمان النسبي حيث لم يعد لدي العديد من الأسر السيطرة علي ما يحدث، ويأتي العجز والحرمان من ضالة الموارد ومحدوديتها في مقابل ارتفاع الأسعار، ومن ثم افتقاد القدرة علي الوفاء بمتطلبات الأسرة المعيشية، فهناك دائما عجز في مصروف البيت، وهناك شكاوي متكررة من عدم وفاء الدخل الشهري بالاحتياجات الأسرية، الأمر الذي تسبب في حدوث أزمات حياتية متكررة ومعتادة .

١٠. لجأت بعض الشرائح الاجتماعية الحضرية للعديد من الإجراءات للتأقلم والتعايش مع الآثار الناتجة عن تعويم العملة المصرية، ومنها ثقافة الإستغناء والتقليص والتقليل والاستبدال في الاحتياجات الأساسية، حيث الاقتصر علي السلع الضرورية، واستبدال السلع الغالية بسلع منخفضة، انتظار العروض التسويقية، ترشيد الانفاق والاستهلاك، الطبخ مرة واحدة أو مرتين في الاسبوع، والاعتماد علي اللحوم والطيور المجمده، والاعتماد الرئيسي علي البقوليات وعدم تناول اللحوم وذلك في محاولة البعض منهم للعيش بكرامة دون اللجوء إلي الاستدانة.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية الحرمان النسبي حيث أن النقصان والتآكل في العملة في ظل الاحتياجات المتزايدة، في مقابل الأسعار المتصاعدة جعلت الشرائح الاجتماعية من محدودي وموسطي الدخل في حالة استغناء وترشيد للاستهلاك بسبب زيادة الأعباء المادية سواء في الطعام أو المسكن أو التعليم أو الصحة، كل هذه الأمور قلصت صعود الشرائح الحضرية لأعلي، وتساقطت معظم هذه الأسر في مستوي اجتماعي أقل .

١١. تحوطت بعض الشرائح الاجتماعية من سكان الحضر ضد المخاطر العالمية والمحلية بالعديد من الوسائل منها : شراء الذهب حيث تزداد قيمته بمرور الوقت ويرتفع بصورة كبيرة تعوض التضخم الناتج عن تعويم العملة، كما لجأ البعض لشراء شهادات استثمار حيث أنها توفر عائد شهري ومضمون يساعد العديد من الأفراد علي المعيشة، ولجأ القليل من الأفراد لشراء الدولار، حيث أن أغلب السلع الموجودة في المجتمع مرتبطة بالدولار.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية النظام الرأسمالي العالمي حيث أن صندوق النقد الدولي يمارس ضغوط اجتماعية مجحفه علي الحكومة المصرية ويلزمها علي تعويم الجنيه المصري مرة أخرى في ٢٠٢٣ للحصول علي قرض، هو ما جعل جعل العديد من الشرائح الاجتماعية تتحوط ضد هذه المخاطر بشراء بالذهب، حيث لا تشعر بالأمان الاجتماعي اليوم ولا الغد، وتفكر في أمر واحد ، وهو كيفية المحافظة علي ما تيق من نقود لمواجهة أي ظرف طارئ في المستقبل.

١٢. اقترحت الشرائح الاجتماعية الحضرية العديد من الرؤى للحد من الآثار السلبية الناتجة عن تعويم العملة علي السكان في المجتمع المصري، ومنها زيادة المرتبات بما يتناسب مع أسعار السلع والخدمات وذلك لمواجهة غلاء المعيشة، ووجود رقابة شديدة علي الأسواق وذلك لمواجهة جشع التجار وانفلات أسعار السلع الغذائية في الأسواق التجارية، وتقليل أسعار الخدمات الأساسية (الكهرباء -الغاز - المياه)، دعم واهتمام الدولة بالتعليم الحكومي والخاص، وذلك لإرتفاع تكلفة الخدمات التعليمية سواء كان تعليم عام أو خاص، تحسين جودة المستشفيات الحكومية، ولك لتوفير الرعاية الصحية الأدمية للفقراء وذوي الدخل المحدودة، والمتوسطة، تقليل الفوائد علي القروض، وذلك لإقامة مشروعات صغيرة يستطيع الأفراد من خلالها تحسين الدخل ومواجهة غلاء المعيشة، تشجيع القطاع الخاص على المشاركة مع القطاع العام في حل المشكلات الناتجة عن تعويم العملة من خلال جذب وتنشيط الإستثمارات الوطنية، والإقليمية، والأجنبية، وذلك لتعزيز النمو الاقتصادي في الدولة، وتوفير فرص عمل جديدة، والتخفيف من وطأة الإنفاق والتمويل الحكومي، والمشاركة في حل المخاطر الحاليه التي يتعرض لها المجتمع المصري.

## التوصيات

- ١- إقامة مشروعات للتنمية الزراعية والصناعية وذلك من أجل زيادة الدخل القومي والتقليل من الإستيراد الذي يستهلك الكثير من العملة الأجنبية، ويؤثر علي ارتفاع باقي الأسعار.
  - ٢- تحسين البيئة الإستثمارية في مصر، وتوفير الضمانات اللازمة للمستثمرين، وذلك لتشجيع رجال الأعمال علي الإستثمار داخل مصر، وجذب الإستثمارات الأجنبية وتوفير الدولار لدعم العملة المصرية.
  - ٣- زيادة حجم التجارة البينية بين الدول النامية وفتح الأسواق أمام منتجاتها، وتحرير التجارة، وعمل التكتلات الاقتصادية فيما بينها حتي لا تتأثر بأي متغيرات اقتصادية دولية من أزمات صحية ومالية وصراعات وحروب .
  - ٤- تحسين جودة المنتجات المصرية لزيادة منافستها في الأسواق الداخليه والخارجية.
  - ٥- تأجيل الإستثمار في المشروعات العامة للحفاظ علي العملة الأجنبية.
  - ٦- ضبط الأسواق التجارية وزيادة فاعلية حملات الرقابة عليها، والضرب بيد من حديد علي من يتاجر بحقوق المستهلكين.
  - ٧- زيادة فاعلية منظومة الدعم والعمل علي وصوله لمستحقيه
  - ٨- يجب علي الحكومة التركيز علي الإستثمار في قطاع التعليم والصحة لتصل هذه الإستثمارات إلي الفقراء ومحدودي الدخل في المدن والقرى.
  - ٩- يجب علي البنك المركزي رفع سعر الفائدة بما يتماشى مع حجم التضخم، حتي يشجع الشرائح الاجتماعية المختلفة علي الإستثمار في البنوك المصرية .
  - ١٠- تغليظ العقوبات علي تجار العملة داخل السوق السوداء بشكل يعمل علي مكافحة الإتجار فيها بعيداً عن أعين السلطات .
  - ١١- ضرورة زيادة المساعدات النقدية المقدمة من برنامج تكافل لمواجهة غلاء الاسعار في الوقت الراهن، مع ضرورة مشاركة القطاع الخاص في تقديم برامج للمساعدات وتوفير الحماية الاجتماعية لغير القادرين.
  - ١٢- ضرورة زيادة الدولة لمنحة غلاء المعيشة المقررة للقطاع العام والخاص، وذلك لمواجهة الإرتفاع الحد في أسعار السلع والخدمات الاساسية .
- الرؤى المستقبلية ( البحوث المقترحة ) :
- ١- تعويم العملة وانعكاساتها الاجتماعية علي عملية التنمية في المجتمع المصري

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- العدد الثامن عشر (الجزء الأول)

٢- تعويم العملة وانعكاساتها علي ثقافة الاستهلاك في المجتمع المصري

٣- الإنعكاسات الاجتماعية و الإقتصادية لظاهرة الدولار في المجتمع المصري

٤- تأثير تعويم العملة علي معدلات الفقر في مصر

٥- تعويم العملة وأثرها علي العنف الأسري

كما يمكن دراسة العديد من المشكلات الاجتماعية في المستقبل، بسبب استمرار سياسة تعويم الجنيه وتصاعد ارتفاع الأسعار مثل انتشار ظواهر سلبية في المجتمع مثل ( البحث عن الكسب غير المشروع ، وعدم مقدرة العديد من الأسر علي الوفاء بالمتطلبات الأساسية، والتي سوف تؤدي إلي ارتفاع نسبة الطلاق والجريمة بسبب الضغوط المادية والنفسية والاقتصادية علي الأفراد والأسر، والعزوف عن الزواج وتكوين أسرة، بسبب عدم القدرة علي تحمل المصاريف والتكاليف، مما يزيد من العنوسة والانحرافات الأخلاقية ومشكلات عديدة لاحصر لها.

### قائمة المراجع :

١. إبراهيم ، محمد عبد الحميد(١٩٩٩): الدولة والفقر في مصر ملاحظات أولية : الفقر في مصر ( الجذور والنتائج واستراتيجيات المواجهة)، أعمال الندوة السنوية السادسة ، قسم علم الاجتماع، جامعة القاهرة .
٢. إبراهيم، أحمد عبد الحافظ (٢٠١٩) : قرار تعويم الجنيه المصري وأثره علي مقدرات الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، المجلد ٣٩، العدد الأول.
٣. ابن منظور(١٩٧٠) : لسان العرب، إعداد يوسف الخياط، المجلد الثاني، دار لسان العرب، بيروت.
٤. أحمد، هالة محمد (٢٠٢١) أثر تحرير سعر صرف الجنيه المصري على الطلب السياحي في ظل المتغيرات الاقتصادية الحديثة، مجلة كلية السياحة والفنادق ، جامعة المنصورة ، العدد ١٠، ديسمبر.
٥. إمام، محمد مسعد (٢٠٢٣) : التكلفة الثقافية والاجتماعية لتعويم الجنيه دراسة أنثروبولوجية للآثار الثقافية والاجتماعية لعمليات الإصلاح الإقتصادي بمجتمع الواحات البحرية ، مجلة كلية الآداب، جامعة المنوفية، المجلد ٣٤، العدد أبريل.
٦. البنك المركزي المصري: متاح علي الموقع التالي : <https://www.cbe.org.eg/ar>
٧. التابعي، كمال (٢٠٠٥) : علم الاجتماع الاقتصادي، دار النصر، القاهرة.
٨. الخواجة، محمد ياسر (٢٠٠٨) ، علم الاجتماع الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، الأهالي للطباعة والنشر، سوريا.
٩. الديون الداخليه والخارجيه علي مصر، تقرير البنك المركزي المصري في شهر أغسطس ٢٠٢٣ متاح علي الموقع التالي : <https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2023>
١٠. العزازي، سعاد إبراهيم، آخرون(٢٠١٨) : الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي علي الأسرة المصرية "تحرير سعر الصرف نموذجاً"، مجلة قطاع الدراسات الإنسانية بالقاهرة ، جامعة الأزهر، العدد الثاني والعشرون، ديسمبر .
١١. جاد، محمود (١٩٩٣) : الاتجاهات النظرية لعلم الاجتماع في البلاد النامية ودراسة الطبقة الاجتماعية : عرض نقدي ورؤية نظرية، دار العالم الثالث، القاهرة .
١٢. جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع الحضري، المجلس الاعلي للثقافة المشروع القومي للترجمة، المجلد الثاني ، ٢٠٠١ ، ص ٦٥٣.
١٣. حجم الاستيراد في مصر متاح علي الموقع التالي : <http://alahalygate.com>
١٤. حسن، ماجد عبد العظيم (٢٠١٧) : أثر تعويم الجنيه المصري علي أداء التجارة الخارجية (الصادرات والواردات المصرية)، القاهرة ، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥٢٦، إبريل.
١٥. حماد، جمال محمد (٢٠١٤) التضخم وآثاره الاجتماعية: دراسة علي عينة من الفقراء بمحافظة المنوفية، حوليات آداب عين شمس، مجلد ٤٢.
١٦. رشوان، حسين عبد الحميد (١٩٩٩) : أضواء علي الحياة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

١٧. زايد، أحمد (١٩٨٥): الدولة في العالم الثالث، دار الثقافة، القاهرة.
١٨. زايد، أحمد، علام، إعتاد (٢٠٠٠): التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
١٩. زايد، أحمد (٢٠٠٣): دراسات في علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة.
٢٠. زبير، بن عامر (٢٠٢٣) ثر السياسة النقدية غير التقليدية علي تقلبات أسعار الصرف: دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.
٢١. زيادة أسعار الخدمات التعليمية متاح علي الموقع التالي: <http://cairochamber.org.eg>
٢٢. سالم، هشام مصطفى محمد (٢٠١٩): أثر قروض صندوق النقد الدولي علي سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في ضوء التجارب الدولية والتجربة المصرية، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمهور، العدد الرابع، الجزء الثالث.
٢٣. سليمان، محمد فتحى ذكى: آثار تعويم الجنيه المصري علي القطاع الزراعي، المركز القومي لبحوث الخضر: متاح علي <https://kenanaonline.com>
٢٤. شحاته، حسام (٢٠١٢): الإستثمار الأجنبي المباشر ومخاطر الصرف الأجنبي، حلوان.
٢٥. صيام، سحاته (١٩٩٢): التشكلية الطبقيه في المجتمع المصري: رؤية سوسولوجية تاريخية، دار الثقافة، القاهرة.
٢٦. عاشور، قياتي (٢٠٢٣): الوعي السياسي لدي الشباب المصري: دراسة ميدانية علي عينه من شرائح اجتماعية متباينة، مجلة كلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادي، المجلد ٣٢، العدد ٦٠، يوليو.
٢٧. عبد الحميد، محمد جابر (٢٠٢٣)، تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية علي معدلات التضخم في مصر 'دراسة تحليلية تطبيقية، المجلة القانونية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، المجلد ١٧، العدد ٥، أغسطس.
٢٨. عبد المجيد، محمد سعيد، عبدالواحد، ممدوح (٢٠١٩)، برامج الاصلاح الاقتصادي والتنمية في المجتمع المصري: دراسة تطبيقية علي برنامج الإصلاح الاقتصادي لعام ٢٠١٦، حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، المجلد ٤٧، أكتوبر - ديسمبر .
٢٩. عفيف، وآخرون (٢٠١٤): الحرمان من الخدمات الأساسية ودوره في انتشار ظاهرة الفقر وانخفاض مستوي المعيشية، مجلة جامعة تشرين، مجلد ٣٦.
٣٠. عمر، أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨.
٣١. عوض، شريف محمد (٢٠٢٠): ملامح الخطورة الاجتماعية والاقتصادية للفساد وثقافته في بعض القطاعات الحكومية،: دراسة ميدانية بمحافظة الجيزة، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مج ٨٠، عدد ٣ .
٣٢. كامل، نهي حجازي (٢٠٢٤): الترتيب القيمي لمشكلات الحياة الحضرية بمدينة القاهرة، دراسة مقارنة لبعض شرائح المجتمع القاهري، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
٣٣. محمد، هشام سعيد (٢٠٢٣): تعقيم الأثر المترتب علي سياسة تحرير سعر الصرف في الاقتصاد المصري، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد ٣٧، العدد الثاني.
٣٤. حافظ، محمد (٢٠٠١): علم الاجتماع الحضري، الأسس النظرية والاتجاهات التطبيقية، الحرمين للنشر والتوزيع، المنصورة .



٣٥. محمد، هند مرسي (٢٠٢١) : سياسات تحرير سعر الصرف وأثرها على الفقر وتوزيع الدخل في مصر، مجلة السياسة والاقتصاد ، جامعة بني سويف، المجلد ١٠، العدد ٩.
٣٦. محمود، نورهان فتحي (٢٠٢٢) : الأطر الإخبارية لتناول المواقع العالمية للشأن الاقتصادي المصري (قضية تعويم الجنيه نموذجاً) - بحث تحليلي، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، المجلد ١٠، العدد ٨١.
٣٧. معدل إنفاق المصريون علي الذهب في الربع الأول من العام ٢٠٢٣ متاح علي الموقع التالي : <https://arabic.rt.com/business>
٣٨. منصور، منصور علي (٢٠١٩): أثر تحرير سعر صرف العملة المصرية على بعض مؤشرات الإقتصاد المصري، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العدد ٥٣٢.
٣٩. موساوي، سعيد (٢٠٢٠) : مفهوم الفقر: من الدلالة اللغوية إلي التأسيس السوسولوجي ، مجلة الإبراهيمي للآداب والعلوم الإنسانية، جامعة برج بوعريش، الجزائر، مجلد ١، عدد ٤، أكتوبر .
٤٠. سمية ، هادفي (٢٠١٤): سوسولوجيا المدينة وأنماط التنظيم الاجتماعي الحضري، الجزائر .
٤١. يوسف، آية (٢٠٢٢): سلسل زمني لتحرير سعر الجنيه مقابل العملات، جريدة المصري اليوم متاح علي الموقع التالي: <https://www.almasyalyoum.com>
42. Ron, Duncan (ed)(2011): The Political Economy of Economic Reform in the Pacific , Asian Development Bank, Mandaluyong city.
43. Fujii, Eiji,(2023): Currency concentration in sovereign debt, exchange rate cyclicity, and volatility in consumption, CESifo Working Paper, No. 10074, Center for Economic Studies and ifo Institute (CESifo), Munich, February.
44. Zaman, Khalid, (2023): The Future of Financial Support for Developing Countries: Regional and Islamic Monetary Funds. Published in: Politica , Vol. 1, No. 1 ,6 February .
45. Ming ,Tsang,(2023): Currency crisis in Turkey, THE CASE JOURNAL, Wisconsin, USA, VOL. 19 NO. 5 .
46. Ozili, Peterson K(2023): Causes and Consequences of the 2023 Banking Crisis, Central Bank of Nigeria, May.
47. RazoArreola, Stephanie V(2023): The International Monetary Fund's Success in Developing Countries, Liberal Arts and Social Sciences, Ph.D, Belmont University.
48. Rihan , M.K. & Bawady , Sally A(2018): An Econometric Study of the present and Future Effect of Inflation on Economic Growth in Egypt” Arab Univ. J. Agric. Sci. , Ain Shams Univ. Special Issue 26 (2A),p.907.
49. Robinson, William I. (2014): Global Capitalism and the Crisis of Humanity, University Cambridge press, New York,.
50. Ronan paddison ,(2001): Hand book of Urban Studies , Sage Publication Ltd ,London.
51. United Nations(2019): Department of Economic and Social Affairs, Population Division, World Urbanization Prospects, The 2018 Revision,New York.
52. Vincent, Bodart(2023): Currency crises in emerging countries: The commodity factor, Journal of Commodity Markets, ,Université Catholique, Belgium, Volume 31.